التوزيع : عـــام
E/ESCWA/SD/89/WG.3/5
٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩
ARABIC
الأصل: بالعربيـــــة

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
SEP - 1 1992
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الامم المتحـدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاتحـاد النسـائي العربي العـــام
بغـــداد ـ العـــــراق

اجتماع خبراء حـــول أثر السياســات
السكانية على المرأة العربيـــة
١٣ـ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩
بغداد

اثار انماط الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة الاردنية

أعدت هذه الدراسة الدكتور أحمد عبد الرحمن حمودة، قسم الدراسات السكانية في الجامعـــة الاردنية، والآراء الواردة تمثل وجهة نظر الكاتب، و لا تعكس بالضرورة رأى اللجنة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا.

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\SD\89_3_5
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

طبعت هذه الدراسة دون تحـرير
89-1253

اثار انماط الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة الأردنية

دكتور احمد عبد الرحمن حموده

مقدمه

تتعدد المشكلات الناجمة عن حركه السكان سواء داخل الدوله أو بين الدوله وغيرها من الدول، وذلك نتيجه لتأثير هذه الحركة المكانية على الوضع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، بخاصة تأثيرها على نمط التوزيع الجغرافي للسكان ،وتركيبهم ،ونمط حياتهم وقيمهم ، وعادتهم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

تبعاً لذلك تتنوع السياسات الهادفه الى الحد من هذه المشكلات ومواجهتها بالحلول المناسبه للتقليل من الاثار السلبيه لهذه الحركة السكانية.

ان المشكلات السكانية الناجمة عن اختلال التوزيع الجغرافي للسكان وتركيبهم العمري، والاقتصادي، والتعليمي، تطرح بعداً اضافياً لمشكلات التزايد السريع للسكان ونموهم بمعدلات مرتفعه. فبالاضافة الى الحجم السكاني ونموه الانفجاري في الدول الناميه هناك المكان الذي يستقر فيه هؤلاء السكان .

فالسياسات السكانية لاتقتصر على حدود اقتراح الوسائل وتنفيذ البرامج الموجهة لتخطيط النمو السكاني وتغيرات الحجم فقط، بل انها تتضمن بالضرورة تنظيم وتوجيه حركه السكان في المكان واعاده توزيعهم جغرافياً سواء على مستوى الوطني (اي على مستوى الدوله) أو على المستوى الاقليمي.

فالسياسات السكانية التي تتبناها الدوله لتوزيع السكان مكانياً وإعادة توزيعهم عبر مراحل زمنيه مختلفة وفقاً لمتطلبات التنمية الوطنية واحتياجاتها المتنوعة، ترى أن هناك أماكن "خاطئة أو غير مناسبة" يقابلها اماكن "صحيحة مثالية" لاستقرار الموارد البشرية. وتتحدد القيمة النسبية والاهمية للمكان المعين

بناء على طبيعة المرحلة التي يجتازها المجتمع وخططه الانمائيه وتوجهاته الاقتصادية والسياسية المتغيرة. فالسياسات السكانية والخطط والاجراءات المتصلة بالتخطيط الاقليمي والتوزيع العادل للمشاريع الانمائية والاستخدام الامثل للموارد البشرية، كما تراها الدوله، تفترض أن على السكان ان يستقروا في الاماكن "الصحيحه او المثلى"؛ وبناء على ذلك تقوم الدول بتصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها وتضع التشريعات والاجراءات التنظيمية، وتقدم الحوافز، كما قد تلجأ الى القسر واجبار السكان على الإنتقال من أماكن إقامتهم الحالية غير المناسبة (من وجهه نظر الدوله على الاقل) الى اماكن جديدة يستقرون فيها تكون أفضل لهم من النواحي الماديه والمهنيه والاجتماعيه، واكثر ملاءمة لمصلحه المجتمع وخططه الانمائيه، حيث يساهم السكان في العمليات الانتاجيه في المواقع والاماكن المستهدفه في الخطط التنمويه للمجتمع.

فاذا كان للهجره الداخلية أو الخارجية اثارها على السكان بمختلف فئاتهم واوضاعهم ونمط حياتهم، كما سبق ان اشرنا، فان للسياسات الموجهه لتنظيم هذه الهجره وتوجيهها اثارها المختلفة ايضاً.

ومن أبرز المشاكل المتصلة بالتوزيع المكاني للسكان، مشكلة التحضر المتزايد Urbanization، وهيمنة المدن Primate Cilies التي تنتج بصفة رئيسيه عن الهجرة من الريف الى المدن، وعن الهجرة الوافدة الى الدولة، اذ يستقر الوافدون الى الدول في مدنها الرئيسيه، وغالباً ما يتركزون في أحياء المدينه الفقيرة، وعلى أطراف المدن في أحياء الصفيح. Slums and slenty tawns، هذا إذا لم تتوافر لهم الامكانيات للسكن في مناطق أفضل؛ ويرتبط بهذه الظاهره مشكلات فرعية، منها الضغط على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والسكن، والصحة، والمياه وغيرها، كما قد ينتج عن ذلك

مشكلات اجتماعية اقتصادية ، متعددة مثل البطالة ، وارتفاع ايجارات المساكن وأسعار الاراضي ، وتناقص الرقعة ونقص المواد التموينية وغيرها من المشاكل الإجتماعية والبيئية ، كالجريمة والإنحراف والتلوث .

ولعل أبرز الآثار الناجمة عن التركز السكني في مدن محدودة المساحة ، أن الحيز الإقتصادي للدولة يصبح محصوراً في تلك المواقع الجغرافية (أي المدن) الأمر الذي يؤدي الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي ، وتقلص الرقعة الزراعية ، وانخفاض الإنتاجية في هذا القطاع لحساب قطاع الخدمات ، الذي يصبح الأكثر هيمنة على الإقتصاد والأقدر على عرض فرص العمل الجديدة ، واستيعاب القوى العاملة .

إن دور الهجرة الخارجية لا يقل عن دور الهجرة الداخلية في ارتفاع معدلات التحضر ، وهيمنة المدينة الأولى ، وتضخم المدن الرئيسية (١)

---

(١) انظر في هذا العدد بالنسبة للأردن والعالم العربي : —
Hammouda, Ahmed; " the effects of International migration on Urbanization in Selected arab countries " in the Proceedings of ESCWA population conference on:International Migration In the Arab Wprld; Nicosia,Cyprus may 1981 pp.905 - 945
Urabanization فتحي أبو عيانه In the Arab World .

ولكن يصعب، بل يكاد يستحيل الفصل بين آثار الهجره الخارجية وآثار غيرها من انواع الهجرة الاخرى ، كالهجرة الداخلية ، على السكان في المناطق المرسله والمستقبله للمهاجرين ، حيث تختلط هذه الآثار بصورة معقدة ، ذلك أن المهاجرين داخلياً من الريف الى المدن يمكن ان لاتطول اقامتهم في تلك المدن فيهاجرون الى الخارج لسبب او لاخر. والاثار الناجمة عن هذه الحركه السكانيه المتصلة من القرية الى الخارج لايمكن ان تعزى لأي من الهجرة الداخلية او الهجرة الخارجية وحدها. كما ان طبيعة الهجرة الخارجية تختلف عن الهجرة الداخليه إذا أنها تخضع للتقييد والمحددات السياسية والرقابة الاداريه. وكذلك هي عملية انتقائية مقيده بقوانين وشروط تعاقدية تفرضها الدوله المستقبله للمهاجرين. ولذلك تجدر ملاحظه ان حجم تيار الهجرة الخارجية ونموه وخصائصه والاثار الناجمة عنه سواء في الدوله المرسله او المستقبله تعتمد الى حد كبير على السياسات والشروط التي تتم في ظلها عملية الهجره.

وتتعدد الاثار الاقتصادية والاجتماعية المتصله بالهجره الخارجية على المجتمع المرسل لتيار الهجرة وتتنوع، ويمكن النظر الى هذه الاثار من زوايا أنها تمس حياة الافراد والاسر التي ينتمي اليها المهاجرون كما يمكن التعامل مع هذه الاثار على اساس انها تمس فئات معينه من المجتمع أو قطاعات بعينها، اضافة الى تحليل هذه الاثار من زوايا اكثر شمولاً تضم المجتمع باكمله.

وأياً كان مستوى تحليلينا أو الزوايا التي ننظر فيها الى هذه الاثار، فان ذلك لايغير من حقيقة انها تنجم عن تغيير هؤلاء المهاجرين لمكان اقامتهم ومغادرتهم للمجتمع والبيئة الاجتماعية التي ينتمون اليها، وان الاثار الناجمه عن هذه الحركه تعتمد على حجم تيار الهجره وتركيبه الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي حسب العمر والنوع ومكان الاقامة في الريف والحضر والمستوى التعليمي

والمهنه والنشاط الاقتصادي الى غير ذلك من الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية. وتنجم آثار الهجرة الخارجية كذلك عن التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون لبلدهم ولاسرهم اضافة الى تأثير عودة هؤلاء المهاجرين لبلادهم بين فترة وأخرى، أو عودتهم بصورة نهائية الى مكان اقامتهم الأصلي.

فتيارات الهجرة الى الخارج والهجرة العائده تؤثر على مستويات الاستخدام والانتاج ومستويات المعيشة وغيرها من الناحية الاقتصادية. اما من الناحية الاجتماعية فتلامس اثار الهجرة قضايا ادارة الشؤون الاسرية والمسؤولية في تربية الابناء والتغيرات الاجتماعية المتصلة بالتماسك الاسري والمشاكل الزاوجية والانحرافات الاخلاقية والنفسية وغيرها.

واذا كان هدف هذه الدراسة البحث في اثار الهجرة الخارجية وسياساتها على المرأة الاردنية ودورها، فان عملية البحث ستدور في اطار تغير دور المرأة وتأثر اوضاعها نتيجه للاثار الاجتماعية والاقتصادية المشار اليها والمتصلة بعملية الهجرة.

أي أن هذه الورقة تبحث في اثار الهجرة الاردنية الى الخارج والهجرة العائده الى الأردن خلال العقدين الاخيرين ،على وضع المرأة الاردنية ودورها الاجتماعي خاصة الأسري والتربوي، ودورها الاقتصادي في مجالات الانتاج والاستهلاك والادخار، وغير ذلك من العناصر الاقتصادية. وتتضمن هذه الدراسة نظرة عامة الى واقع الهجرة الخارجية والمرأة في الاطار السكاني الاردني، حيث تبيّن انماط الهجرة الخارجية الاردنية واثارها على البنية والهيكل السكاني للاردن وعلاقة ذلك بوضع المرأة . كما تبحث هذه الورقة في السياسات الاردنية الرسمية المتصلة بالهجرة الخارجية، واهداف هذه

السياسات والاستراتيجيات الرسميه والتشريعات التي تتبناها الدولة في هذا المجال، واثارها على شؤون وحياة الاسرة وافرادها وعلى دور المرأة على المستويات الاسرية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية.

عرف الاردن بتاريخه الحديث بكونه وجهة المهاجرين ،حيث أمته هجرات متلاحقة سبقت الهجرة الفلسطينية القسرية في أواخر الاربعينات ومنتصف الستينات ،أثر النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ ،ثم مادت اليه حرب حزيران ١٩٦٧ من احتلال الضفاينة لكامل الارض الفلسطينية والاستيطان فيها .

فلقد وفد الى الاردن منذ أواخر القرن الماضي جماعات من الشراكسة والشيشان والارمن والتركمان والدروز بالاضافة الى السوريين والفلسطينيين وغيرهم.

واذا كان الاردن (٢) بلدا مستقبلا للمهاجرين طوال تاريخه الحديث وحتى الوقت الحاضر الا انه لم يعرف كقطر مصدر للقوى البشرية ولم يصنف كقطر طارد للسكان الا منذ مطلع السبعينات ،وذلك نتيجة للتباين الاقليمي في الدخل الذي أوجدته الطفرة النفطية بان جعلت منطقة الخليج العربي جاذبة للمهاجرين من الدول العربية المجاورة الاقل دخلا كالاردن ومصر وغيرها من دول أخرى غير عربية .

---

(٢) يشير مصطلح الاردن في هذا البحث الى المملكة الاردنية الهاشمية التي عرفت قبل الاستقلال بامارة شرق الاردن .Trans Jordan والتي تنطبق حدودها على الضفة الشرقية لنهر الاردن التي تبلغ مساحتها ٨٨٩٤٦ كيلو مترا مربعا، وتحدها من الشمال الجمهورية العربية السورية ومن الشرق الجمهورية العراقية ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ومن الغرب فلسطين .وتجدر الاشارة الى أن الضفة الشرقية قد اتحدت مع الضفة الغربية (الارض الفلسطينية غير المحتلة عام ١٩٤٨ لتكونا معا المملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٨ الى أن انفصلتا بقرار الاردن بفك الارتباط القانوني والاداري بين الضفتين استجابة لتطورات القضية الفلسطينية عام ١٩٨٨.

ان أي تحليل للكلفة والعائد من الإقامة في الأردن من الناحية الإجتماعية مقارنة مع الإقامة في دول الخليج العربي أثناء الطفرة النفطية في هذه الدول وفي بعض الدول الأوروبية الغربية الصناعية ودول المهجر في أمريكا واستراليا ، يؤكد أن(الفوائد المكانية Place Utility) هي في صالح الإقامة في الدول الأخرى وان الأردن لا يستطيع المنافسة معها في توفير الفوائد المختلفة بنفس الكلفة . وبذلك بات الفرد في الأردن وفي غيره من الدول العربية غير النفطية يخضع لضغوط نفسية واقتصادية ايجابية محفزة للهجرة الى الدول النفطية في الخليج العربي .

وتعتبر الهجرة الأردنية الى دول الخليج مثالاً على دور تفاوت الدخل في تفسير تيارات الهجرة الدولية للنموذج الذي طوره سجاستاد Sjaastad(٣) القائل بأن هجرة الأفراد تمثل استجابة للفرص الإقتصادية المتاحة وانها تعتبر نوعاً من الإستثمار يكون مردوده الصافي ايجابياً ، بحيث أن حاصل الدخل في المكان المهاجر اليه يفوق الدخل الذي يحصل عليه الفرد في بلده بعد حسم كلفة السفر .

وتشير بعد الدراسات الأردنية(٤) الى أن سوق العمل الأردني قد شهد فائضاً من القوى العاملة في مقابل الطلب عليها في أواخر الستينات وأوائل السبعينات حيث بلغت معدلات البطالة في الأردن حوالي ثمانية بالمئة . ويعزى هذا الفائض الى تدفق المهاجرين من الضفة الغربية للأردن الى الضفة الشرقية نتيجة الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧ وخسارة الأردن لجزء هام جداً من أراضيه

---

(3) Sjaastad L.A.1962. The Costs and returns of Human Migration Journal of Political Economy; Chicago;Vol.70 PP.580 - 593

(4) Hammouda.A.Ahmad 1980 Demographic aspects of unemployment in Jordan; population Studies Quarterly Revriew;Cairo no.53 April - June .

ومشاريعه التي كانت تستوعب اعدادا كبيرة من القوى العامله ، اضافة الى المعدلات المرتفعة جدا للنمو السكاني ،وبالتالي للقوى العاملة الاردنية خلال تلك الفترة التي تفوق قدرة الاقتصاد الاردني على توفير فرص عمل جديدة بنفس مستوى تلك المعدلات. فكانت الهجرة الخارجية صمام امان، وقناه أمكن من خلالها تصريف هذا الفائض العمالي مما ادى الى انخفاض معدلات البطالة في الاردن عام ١٩٧٦ الى حوالي ٦را بالمئه ،وهذا يعني أن بروز ظاهرة البطالة في سوق العمل الأردني في تلك الفترة بشكل واضح كان سببا مباشرا لاندفاع تيار من الهجرة نحو الدول الخليجية المجاورة ،التي كانت تعاني من نقص في القوى العاملة المدربة والمؤهلة ، نظرا لقلة عدد سكانها، ولطبيعة برامجها الانمائية ، وتوسعها الكبير في مشاريع البنية التحتية ، والانفاق الكبير من العوائد النفطية الضخمة التي انهالت عليها نتيجة لارتفاع اسعار النفط في تلك الفترة. ومما يؤكد هذه الأطروحة ان الاردن لم يشهد هجرة عائدة اليه من الخارج الا في النصف الثاني من الثمانينات عندما بدأت دول الخليج نفسها ،نتيجة لانخفاض عوائدها النفطية واكتمال بنيتها التحتيه وتقليص انفاقها على المشاريع الحكومية والانمائية ، بالاستغناء عن جزء من العماله العربية والاجنبية فيها ومن بينها بعض العناصر الاردنية. والجدير بالذكر في هذا الصدد ان معدلات البطالة عادت الى الارتفاع الى مستويات اعلى مما كانت عليه في مطلع السبعينات وبصورة مرافقة تماما لتزايد حجم الهجرة العائده.

لقد أدت الهجرة خاصة الهجرة الوافدة الى الاردن من فلسطين، دورا هاما في تطور الشخصية الديموغرافية للمجتمع الاردني وتنوع فئاته السكانيه ونموه بصوره سريعه وكبيره. كما ان هذه التيارات الوافدة من المهاجرين بما في ذلك الاعداد المتزايدة من العماله العربية والاسيوية التي بدأت تتدفق على الاردن منذ مطلع

السبعينات، أدت الى تغيرات اجتماعية واقتصادية وتركت اثارا' واضحة على نمط الحياة الاسرية والسلوك الاجتماعي الاقتصادي للاسر والافراد على حد سواء.

يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من تيارات الهجرة الوافدة الى الأردن خلال الثلاثة عقود الاخيرة وهي:-

١ - الهجرة الفلسطينية القسرية التي وفدت الى الاردن في صوره مسلسل مأساوي ابتداء من عشية احتلال الصهاينة للاراضي الفلسطينية الساحلية عام ١٩٤٨وطردهم لما يقارب ٤٥٠ الف فلسطيني استقر ثلثهم تقريبا' في الضفة الشرقية (الاردن)وحوالي ٤٣ بالمئه استقروا في الضفة الغربية (الجزء غير المحتل من فلسطين عام١٩٤٨)حسب تقرير هندل (Hindle, 1964)، ثم استكمال احتلال جميع الاراضي الفلسطينية اثر حرب حزيران ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل (التي انشأت على الاراضي المحتله عام ١٩٤٨). وقد ادت هذه الحروب الى طرد اربعماية الف فلسطيني حسب التقديرات الاردنية خلال عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨، اضافة الى ان عمليات التهجير والطرد التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي الاستيطاني ضد الفلسطينيين والتي لم تزل مستمرة حتى اليوم ويقدر عدد السكان المهاجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٣ بحوالي ١٧٠ الف نسمة، كما أن معدلات الهجرة من فلسطين المحتله استمرت تتراوح بين ٥ر١ - ٥ر٢ بالمئة سنويا' في الاعوام التالية لحرب حزيران ١٩٦٧ وحتى اليوم ،علما' بأن معظم هؤلاء المهاجرين استقروا في الاردن (الضفة الشرقية) وان عدد سكان الضفة الغربية، كان يتراوح بين ٨٤٣ الف نسمه عام ١٩٦٧ وحوالي ٩٤٢ الف نسمة عام ١٩٨٨ كما يتضح من الجدول رقم (١) الذي يبين حقيقة العلاقة الديموغرافية بين فلسطين والاردن ودور الظروف السياسيه والاقتصادية التي فرضت مسار هذه العلاقة خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٨.

جدول رقم (١) تطور عدد سكان الاردن (الضفة الشرقية)وسكان الضفة الغربية المحتله والذي يبين انتقال الثقل السكاني من الثانيه الى الأولى خلال فتره اتحادهما ١٩٥٠ - ١٩٨٨

السنه	عدد السكان الضفة الشرقية	النسبة المئوية من جملة سكان المملكة	عدد السكان الضفة الغربية	النسبة المئوية من جملة سكان المملكة	عدد سكان المملكه
١٩٥٢	٥٨٦٢٨٥	٤٤ر١	٧٤٢٢٨٩	٥٥ر٩	١٣٢٨٥٧٤
١٩٦١	٩٠٠٧٧٦	٥٢ر١	٨٠٥٥٤٠	٤٧ر٢	١٧٠٦٣١٦
١٩٦٩	١٥٠٦٠٠٠	٦٩ر٨	٦٥٠٠٠٠	٣٠ر٢	٢١٥٦٠٠٠
١٩٧١	١٧٢٣٠٠٠	٧١ر٢	٦٩٥٠٠٠	٢٨ر٨	٢٤١٨٠٠٠
١٩٧٥	١٨١٤٠٩٥	٧٠ر٩	٧٤٥٠٠٠	٢٩ر١	٢٥٥٩٠٩٥
١٩٧٩	٢١٣٣٠٠٠	٧٢ر٣	٨١٥٥٠٠	٢٧ر٧	٢٩٤٨٥٠٠
١٩٨٦	٢٧٩٦١٠٠	٧٥ر٤	٩١٠١٥٠	٢٤ر٦	٣٧٠٦٢٥٠
١٩٨٨	٣٠٠١٠٠٠	٧٦ر١	٩٤٢٠٠٠	٢٣ر٩	٣٩٤٣٠٠٠

المصادر : ١٩٥٢ - ١٩٧٥ :دائرة الاحصاءات العامه، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٤ .

- منطقة عمان وثقلها في الاقتصاد الاردني، مؤتمر التنمية الاردني عمان ١٩٧٦.

١٩٧٩ - ١٩٨٦ :- (الضفة الشرقية) تقديرات دائرة الاحصاءات العامه

- (الضفة الغربية) - جورج القصيفي، الهجرة القسرية للفلسطينين من الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٣ النشرة السكانية للاسكوا العدد ٢٧ كانون اول ١٩٨٥.

- تقديرات الباحث لبعض السنوات بالاعتماد على مصادر مختلفة .

يتضح من الجدول السابق ان عدد سكان الاردن (الضفة الشرقية) يتزايد بسرعة كبيرة جدا' حيث بلغ معدل النمو السنوي حوالي ٤ر٧ بالمئة للفترة ١٩٥٢ - ١٩٦١ و ٤ر٨ بالمئه تقريبا' خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٩ و ٣ر٩ بالمئه للفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ . ويبدو أن عدد

سكان الأردن يتضاعف كل ثمانية عشر عاماً تقريباً في حين أن عدد سكان الضفة الغربية كان يتناقص في معظم السنوات. وان تزايد فهو يتزايد بصورة محدودة جداً في سنوات اخرى. وغني عن القول ان تكون الهجرة هي العامل الذي ادى الى هذا التباين بين الضفتين في نمط التغير السكاني.

فالضفة الشرقية (الاردن) منطقة مستقبلة للمهاجرين في اطار المملكه في حين أن الضفة الغربية كانت منطقة طارده وسكانها مستهدفين للطرد والتهجير والاضطهاد الذي يمارسة المحتل الصهيوني عليهم. فمعدلات الزيادة الطبيعية متماثلة الى حد كبير بين الضفتين. لكن الهجرة أدت دوراً ايجابياً في نمو سكان الضفة الشرقية، ودوراً سلبياً بالنسبة للتغير السكاني في الضفة الغربية. ونظراً لخصوصية الهجرة الفلسطينية الى الاردن ولاتحاد الضفة الغربية الفسلطينية والضفة الشرقية الاردنية في اطار المملكة الاردنية الهاشمية منذ عام ١٩٥٠ وحتى فك الارتباط القانوني والاداري بين الضفتين عام ١٩٨٨، فقد اعتبر الاردن جميع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الشرقية الوافدين اليها خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٨ اردنيين بما يعنيه ذلك من تأثير مباشر على تركيب سكان الاردن وحجمهم ونموهم. كما ان عملية الامتزاج الثقافي والإجتماعي لهؤلاء المهاجرين في المجتمع الاردني باتت واحدة من المعالم البارزة في الشخصية الديموغرافية والاجتماعية للاردن.

٢ - الهجرة الوافدة الى الاردن من الدول العربية كمصر وسوريا ولبنان وبعض الدول الاسيوية كسيرلانكا والفلبين والباكستان وغيرها. ان هذا التيار من الهجرة الوافدة يختلف عن الهجرة الفلسطينية الى الأردن انه لايحتسب ضمن الزيادة السكانية للمجتمع الاردني إلا في حدود اعداد محدودة جداً ممن اكتسبوا الجنسية الاردنية من اللبنانيين والسوريين بصفة اساسيه. ولكن لهذا التيار اثار كبيرة

على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يجب ان لايتم اغفالها عند دراسة الهجرة واثارها ودورها في المجتمع الاردني. فاثار الهجرة الوافدة - على الاستخدام والبطالة ومعدل دوران العمل وعلى الاسعار والاجور وانماط الاستهلاك وتراجع الانتاجية والانتاج في بعض القطاعات الاقتصادية، وبروز مشاكل اجتماعية وتربوية وعلل صحية غير مألوفة في المجتمع الاردني، وغير ذلك من آثار، موثق بدراسات علمية للهجرة في الاردن. (٥)

ويبين الجدول رقم (٢) التقديرات الرسمية لحجم تيار الهجرة الوافدة وتطوره خلال العقد الماضي.

جدول رقم (٢) تطور عدد المهاجرين الوافدين الى الاردن للعمل خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٩.

١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٤	٧٤٢٢٨٩	١٩٨٦	١٩٨٧
٢٦٤١٥	٧٩٥٦٦	١٥٣٠٠٠	١٠١٠٠٠	٩٧٨٨٥	٢٣٥٠٠٠

المصدر: وزارة العمل الاردنية - مجلة العمل العدد ٤١ السنة الحادية عشره ١٩٨٨؛ تيارات الهجره والبطالة في الاردن؛اعداد؛ : علي هلال احمد.

---

(٥) انظر في هذا الصدد
- وحده البحوث والدراسات السكانية - جامعة الدول العربية؛ الهجرة الخارجية الاردنية والهجرة الوافدة البديلة، لمنذر الشرع؛ سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي - تونس ١٩٨٧.
El - Ahmad, A.;The Foreign Labour Force in Jordan - Socio - -economic effects. Royal Scientific Society, Amman 1985.

شهدت فترة السبعينات زخماً تنموياً اردنياً، تزامن مع الطفرة في عائدات النفط لدول الخليج العربي وما ارتبط بها من مضاعفات اقتصادية، وعوائد تحويلات ضخمة لابناء الدول العربية العاملين في الدول الخليجية كالاردن ومصر وسوريا والسودان واليمن وغيرها. ففي هذه الفترة تزايدت أعداد الاردنيين المهاجرين الى دول مجلس التعاون الخليجي، فتلاشت ظاهرة البطالة التي كانت موجودة في الأردن بمعدلات غير مرتفعة في فترة الخمسينات والستينات بل أن الاردن بدأ يعاني في النصف الثاني من السبعينات من اختلالات واضحة في سوق العمل تمثلت في ظهور مايسمى بمشكلة "عنق الزجاجة" ونقص حاد في بعض المهن والتخصصات خاصة في قطاعي الزراعة والتشييد والبناء وكذلك في مهن المحاسبة وتحليل النظم والحاسوب وغيرها من التخصصات الفنية الدقيقة.

ولقد ادى هذا الوضع في سوق العمل الاردني الى الاستعانة بالعماله الوافدة من دول عربية وأجنبية لتلبيه احتياجات مشاريع التنمية الاقتصادية وسد العجز في القوى العامله في مجالات الزراعة والبناء والتشييد والصناعة والخدمات.

وتجدر الاشارة الى أن معظم العماله الوافده هي من الدول العربية، التي تشكل مايقرب من ثلاثة ارباع القوى العاملة الوافدة الى الاردن. تليها العمالة الاسيوية بنسبه ٢٢ بالمئه معظمها من الباكستان والهند وسيرلانكا والفلبين، بحيث تكاد تكون جميعها من الاناث وفيما عدا ذلك فان نسبة الاناث الوافدات للعمل في الاردن من الجنسيات الاخرى قليلة جداً.

وتتركز معظم العمالة الوافدة في مهن الخدمات (٤٣ بالمئة تقريباً)، ثم الانشاءات (٢٣ بالمئه) تليها الزراعة (١٨ بالمئه) وأخيراً الصناعة بحوالي (٩٫٥ بالمئه).

٣ - الهجرة الاردنية العائده من الخارج

شهد الاردن في السنوات الاخيرة نمطاً جديداً من الهجرة الوافدة يتمثل في المهاجرين الاردنيين العائدين من دول الخليج العربي نتيجة للظروف الاقتصادية التي سادت هذه الدول في النصف الثاني من الثمانينات . حيث ادى تراجع اسعار النفط وعوائده واكتمال مشاريع البنية التحتية فيها الى بروز ظاهره هجرة بعض الايدي العاملة من الدول الخليجية وعودتها للاستقرار في أوطانها، وبخاصة الايدي العاملة غير المؤهلة وذات المستويات المهنية المتدنية.

ولقد كانت الهجرة العائدة من الاردنيين العاملين في دول الخليج العربي محدوده نسبياً ،إذ قدرتها وزارة العمل الاردنية بما يقرب من ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ عامل سنوياً ، خلال السنوات الاربع الأخيرة.

اما اللجنة الاقتصادية لجنوب غربي اسيا فتقدر حجم الهجرة الاردنية من دول الخليج العربي بما يقرب من ٢٧٤٧٣ عاملاً موزعين على النحو التالي. علماً بان هذه الارقام لاتشمل المعالين المرافقين لهؤلاء العائدين من العاملين.

جدول رقم (٣) الهجرة الاردنية العائده من دول

مجلس التعاون الخليجي لعامي ١٩٨٦ - ١٩٨٧

الدولـــــــــــه	عدد الاردنيين العائدين من العاملين فقط
المملكة السعودية	١٨٤١٣
الكويت	٣١٦٥
الامارات العربية المتحدة	٣٤٠٥
قطـــــــر	٧٩٥
عمـــــــان	١٠٦٨
البحـــــرين	٦٣٧
المجموع	٢٧٤٧٣

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسياء القوى العامله غير المواطنه في اقطار مجلس التعاون الخليج العربيه واحتمالات العودة ، (سلسلة دراسات اسواق العمل ٢) كانون الاول ١٩٨٧ صفحه ٦٩.

ويبدو أن ارتفاع المستوى التعليمي والتأهيلي للاردنيين العاملين في دول النفط العربية، ومايتمتعون به من مزايا وخصائص متميزة، بالاضافة الى الجهود المباشرة التي بذلتها الحكومة الاردنية مع الدول المضيفة للعماله الاردنية، قد ابقت حجم هذا التيار من الهجرة الاردنية العائدة للبلاد محدوداً جداً.

وتشير البيانات المتوافرة عن الهجرة العائده الى ان معظمها كان من الدول العربية خاصة السعودية والكويت والامارات العربية، وان نسبة الاناث فيها تقل عن ٨٪ (بلغت نسبتهن حوالي ٧٫٨ بالمئه من القوى العامله العائده خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦)م. وان الاردنيين العائدين كان معظمهم من المتخصصين والفنيين والعاملين في الادارة ومن عمال الانتاج بصفة رئيسية. كما أن معظمهم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ٢٠ - ٤٩ سنة كما يتضح من الجداول التالية رقم (٤) ورقم (٥) ورقم (٦) ورقم (٧).

جدول رقم (٤)

القوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة خلال

النصف الثاني عام ١٩٨٦ حسب البلد والجنس

البلد الذي كان يعمل فيه	العدد	%	الجنس	
			ذكر	أنثى
بلدان عربية	١٢٢٣	١٠٠ر٠	١١٣٨	٨٥
السعودية	٦١٣	٥٠ار	٥٨٥	٢٨
الكويت	٣٣٦	٢٧ر٥	٣٠٠	٣٦
الإمارات	١٣٥	١١ر٠	١٢٤	١١
قطر	٢٢	١ر٨	٢٢	—
البحرين	١١	٠ر٩	١١	—
عمان	١٢	١ر٠	١١	١
ليبيا	١١	٠ر٩	١٠	١
أخرى	٨٣	٦ر٨	٧٥	٨
بلدان غير عربية	٣٨	١٠٠ر٠	٣٧	١
أوروبية	٢٥	٦٥ر٨	٢٥	—
أمريكية	١٣	٣٤ر٢	١٢	١
غير مبين	١٤	—	٧	٧
المجموع	١٢٧٥	١٠٠ر٠	١١٨٢	٩٣

المصدر :

دائرة الإحصاءات العامة ، دراسة الهجرة العائدة : النتائج الرئيسية (تموز ، آب ، أيلول ، تشرين أول ، تشرين ثاني ، وكانون أول ١٩٨٦) .

أنظر أيضاً د. صالح خصاونة ـ مجلة العمل عدد(٣٨) لعام ١٩٨٧ "الهجرة العائدة أسبابها ، خصائصها" وآثارها .

جدول رقم (٥)

القوى العاملة الأردنية العائدة خلال النصف الثاني

من عام ١٩٨٦ حسب الفئات العمرية

فئات العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٠ —	١٠	٠ر٨
٢٠ — ٢٩	٣١٩	٢٥ر٠
٣٠ — ٣٩	٤٥٠	٣٥ر٣
٤٠ — ٤٩	٣٠٥	٢٣ر٩
٥٠ — ٥٩	١٣١	١٠ر٣
٦٠ فأكثر	٣٤	٢ر٧
غير مبين	٢٦	٢ر٠
المجموع	١٢٧٥	١٠٠ر٠

المصدر : نفس المصدر

جدول رقم (٦)

القوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة خلال النصف

الثاني لعام ١٩٨٦ حسب المجموعات المهنية والجنس

المجموعات المهنية	العدد	%	الجنس	
			ذكر	أنثى
المتخصصون والفنيون	٤٤٠	٣٤ر٥	٣٨٣	٥٧
العاملون في الإدارة	١٤٤	١١ر٣	١٣٩	٥
العاملون في الأعمال الكتابية	١٠٧	٨ر٤	٩٦	١١
العاملون في البيع	٦٩	٥ر٤	٦٩	—
العاملون في الخدمات	١٠٨	٨ر٥	١٠١	٧
عمال الزراعة	٣٣	٢ر٦	٣٣	—
عمال الإنتاج	٣٦٧	٢٨ر٨	٣٦٠	٧
غير مبين	٧	٠ر٥	١	٦
المجموع	١٢٧٥	١٠٠ر	١١٨٢	٩٣

المصدر : نفس المصدر السابق

جدول رقم (٧)

القوى العاملة الأردنية العائدة من الهجرة خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦ حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى التعليمي	العدد	%	الجنس	
			ذكر	أنثى
اقل من ثانوي	٣٢٦	٢٥ر٦	٣١٧	٩
ثانوي	٢٩٠	٢٢ر٧	٢٦٣	٢٧
معهد متوسط	٢١٠	١٦ر٥	١٩٤	١٦
جامعي	٢٨١	٢٢ر٠	٢٥٩	٢٢
غير مبين	١٦٨	١٣ر٢	١٤٩	١٩
المجموع	١٢٧٥	١٠٠ ر	١١٨٢	٩٣

المصدر : نفس المصدر السابق

ولقد دلت نتائج دراسة استطلاعية لوزارة العمل عن اسباب عودة الاردنيين من البلدان التي يعملون بها، على ان ٤٠ بالمئه فقط منهم عادوا نتيجة لعوامل خارجة عن ارداتهم تتعلق بظروف العمل كانتهاء المشروع وتخفيض الراتب وانتهاء العقد وغير ذلك من الاسباب المتصلة بالدوله المضيفة. في حين أن نصف من عادوا كانوا قد قرروا العودة نتيجة لظروف شخصية وعائلية كتقديمهم للاستقالة بناء على وجود مصدر دخل لهم في الاردن أو غير ذلك من الاسباب المتعلقة برغباتهم وبظروفهم الشخصية.

الاردنيون المهاجرون الى الخارج

يقابل تيار الهجرة الوافدة الى الاردن تيار ضخم من الهجرة المغادرة من الاردنيين للعمل في الدول العربية الخليجية بصفة خاصة والى اوروبا والولايات المتحدة وبلاد المهجر الاخرى ويبين الجدولين التاليين رقم (٨) ورقم (٩) تطور اعداد الاردنيين المهاجرين للعمل في الخارج خلال العقدين الاخيرين.

جدول رقم (٨) القوى العاملة الأردنية في الدول العربية للسنوات المختارة

السنة	السعودية	الكويت	قطر	عمان	البحرين	الإمارات العربية	مجموع الدول الخليجية (١)	مجموع * الدول العربية (٢)	١ ـ ٢
١٩٧٠	١٨٠٦٥	٤١٤١٥	١٠٩١	—	١٣٥	—	٦٠٧٠٦	١٣٩٠٠٠	٤٤ ٪
١٩٧٥	٦٨٠٠٠	٤٧٦٥٣	٢٠١٥	٥٠٨	٦٥٠	٧٢٠٥	١٢٦٠٣١	٢٦١٥٠٠	٤٨ ٪
١٩٨٠	١٤٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٢٥٠	٦٥٠٠	٣٢٥٠	١٩٠٠٠	٢٥١٠٠٠	٢٦١٥٠٠	٩٥ ٪
١٩٨٣	١٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٢٥٠	٥٥٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٦٥٧٥٠	٢٧١٥٠٠	٩٨ ٪
١٩٨٥	١٦٠٠٠٠	٨١٥٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٥٠٠	٢٦٩٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	٩٧ ٪
١٩٨٧	١٦٠٩٣٠	٨١٠٠٠	٨٣٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٨٦٠	٢٧٠٠٩٠	٢٧٧٢٠٠	٩٧ ٪

* أهم هذه الدول ليبيا (٤٠٠٠ ـ ١٥٠٠٠ أردني) والجمهورية العربية اليمنية (١٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ اردني) والعراق حوالي ٢٠٠٠ أردني .

المصدر : وزارة العمل ـ التقرير السنوي ١٩٨٥ ، ١٩٨٧

جدول رقم (٩) أعداد المهاجرين الأردنيين العاملين في الدول غير العربية (بالألف نسمة)

الدولة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الولايات المتحدة	٢٣ر٠	٢٤ر٧	٢٦ر٥	٢٨ر٥	٣٠ر٧	٣٣ر١	٣٣ر٢
المانيا الغربية	١٠ر٠	١٠ر٧	١١ر٥	١٢ر٤	١٣ر٣	١٤ر٣	١٤ر٦
كندا	٥ر٠	٥ر٣	٥ر٧	٦ر٢	٦ر٦	٧ر٠	٧ر٠
استراليا	٣ر٠	٣ر٢	٣ر٤	٣ر٧	٤ر٠	٤ر٠	٤ر٠
بريطانيا	١٥ر٠	١ر٦	١ر٧	١ر٨	٢ر٠	٢ر١	٢ر٠
دول أخرى	١ر٤	١ر٥	١ر٦	١ر٧	١ر٨	٢ر٠	٢ر٠
المجموع	٤٣ر٩	٤٧ر٠	٥٠ر٤	٥٤ر٣	٥٨ر٤	٦٢ر٥	٦٢ر٨

المصدر : تقديرات الباحث من مصادر متعددة .

وتجدر الاشارة الى ان الارقام الواردة في الجدولين السابقين هي للقوى العاملة الاردنية في الخارج ولم يؤخذ أفراد اسرهم من المعالين المرافقين لهم بالاعتبار ضمن هذه البيانات.

يتضح من الجدولين السابقين أن ٥٨ بالمئة من مجموع القوى العاملة الاردنية العاملة في الدول العربية يعملون في المملكة العربية السعودية و٢ر٢٩ بالمئه يعملون في الكويت و٤ بالمئه في الامارات العربية.

اما الهجرة الى الدول الاجنبية فهي غالبا' هجرة دائمة يحصل المهاجر على جنسية البلد الذي يستقر فيه. ويبدو أن حجم هذا التيار استمر محدودا بالمقارنة مع حجم التيار المغادر الى الدول العربية.

فلقد بلغ عدد المهاجرين العاملين في الدول الاجنبية عام ١٩٨٠ (٤٣٩٠٠ مهاجرا' تقريبا')يشكلون ٤ر١٤ بالمئة من اجمالي القوى العاملة الاردنية في الخارج. وارتفع عددهم الى ٥٢٨٠٠ مهاجرا' في نهاية عام ١٩٨٧ بحيث باتوا يشكلون ١٦ بالمئة من اجمالي العاملين الاردنيين في الخارج.

وتجدر الاشارة الى أن حجم العماله الاردنية المهاجره الى الخارج قد نما بمعدلات سنوية سريعة جدا' خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ حيث وصلت الى ١١ بالمئة في بعض السنوات ولكن هذه المعدلات تراجعت بعد ذلك بحيث تراوحت حول ار١ بالمئة سنويا'.(٦)

---

(٦) تجدر الاشارة الى ان حجم القوى العاملة الاردنية قد تطور ايضا من ٢١٧٨٤٠ عاملا' وعامله عام ١٩٦١ الى ٤٠٥ الفا' عام ١٩٧٩ والى ٥٥٦ الفا عام ١٩٨٧. اي أن معدل النمو السنوي لقوة العمل الاردنية كان يتراوح في حدود ٤ بالمئة سنويا'. وان معدل المشاركة الاقتصادية للسكان الاردنيين لعام ١٩٨٧ قد بلغ ٢٣ بالمئة تقريبا'.

وتطور مجموع القوى العاملة في الدول العربية من ٢٦١٥٠٠ فرداً عام ١٩٨٠ الى ٢٧٧٢٠٠ فرداً عام ١٩٧٨، كما تطور مجموعهم في الدول الاجنبية من ٤٣٩٠٠ فرداً الى ٥٢٨٠٠ فرداً خلال الفترة نفسها وبذلك يقدر حجم القوى العاملة الاردنية في الخارج لعام ١٩٨٧ بما يقرب من ٣٣٠ الف فرد.

المرأة الأردنية في تيارات الهجرة الخارجية

على الرغم من السياسات والقوانين التي باتت الدول الخليجية تتبعها حيال مرافقة اسر العاملين فيها من القوى العاملة غير المحلية، الا ان اعداداً كبيرة من الاسر الاردنية مازالت مرافقة لاربابها من العاملين في الخارج. فقد تميزت الهجرة الأردنية الى الخارج منذ البداية بانها هجرة أسرية في معظمها. فبالرغم من ان هجرة العمالة الاردنية الى الدول العربية الخليجية هي هجرة مؤقتة من وجهة نظر المهاجر نفسه والدوله المضيفة وكذلك من وجهه نظر الدوله المرسله (اي الاردن)، الا ان هذه الحقيقة لم تحل دون هجرة الاسر باكملها (٧).

تتطلب دراسة التركيب النوعي لتيارات الهجرة الاردنية الخاصة الى بيانات مستمدة من مسوحات خاصة، أو من تقارير ونشرات احصائية صادرة عن سجلات الهجرة في الدول المستقبلة للمهاجرين.

ان مثل هذه البيانات غير متوافر بالنسبة للمهاجرين الاردنيين في الخارج. وكل مانستطيع الاعتماد عليه من معلومات عن واقع المرأة الاردنية في الخارج لايتعدى بعض التقديرات لباحثين أو منظمات وهيئات اقليمية أو بعض البيانات الواردة في التعدادات السكانية لبعض الدول المستقبلة للمهاجرين الاردنيين.

---

(7) Tapions, G., 1982: The econonic effects of Intra - regional migration; In: The Proceedings of ECWA Population Conference on Migration In The Arab world, Cyprus 1981 Vol. I ;P 572.

يشير قسم السكان في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لجنوب غرب اسيا (٩) الى أن النسبة النوعية للمهاجرين الاردنيين المقيمين في الكويت قد انخفضت من ٣١١ ذكرا لكل فئة انثى عام ١٩٥٧ الى ١١٢ ذكر لكل مئة أنثى عام ١٩٧٥. أي أن تيار الهجرة الخارجية الاردنية الى الكويت في أواخر الخمسينيات كان في معظمه من الذكور المغادرين بمفردهم تاركين أسرهم في الاردن. ولكن لم يلبث أن تغير التركيب النوعي لتيار الهجرة في السنوات التالية. خاصه بعد عام ١٩٦٧. حيث أضطر الاردنيون من أبناء الضفة الغربية التي أحتلتها اسرائيل في ذلك العام الى أصطحاب أسرهم معهم.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات عن النسبه النوعية للمهاجرين الاردنيين الى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية إلا أن من المرجح أن الظاهرة نفسها تكررت بالنسبة للمهاجرين لهذه الدول.

---

(9) U.N. ESCWA - Population Division 1982: Socis - econonic Characteristics of International migra nts in The Golf States; In the proceedings of ESCWA on International Migration in the Arab World" Cyprus, May 1981 P.700

ينتهج الاردن سياسة "الباب المفتوح" فيما يتعلق بالهجرة الى الخارج فهو لايضع أيه شروط أو قيود تحد من هجرة المواطنين الى أي مكان يرغبون فيه. وينسجم هذا المنهج مع المنهج الاقتصادي الاردني الذي يتسم بالحرية الاقتصادية، ومع الدستور الاردني ونصوصه التي تؤكد على حرية الافراد في الانتقال والتعاقد والعمل.

كما أن الحكومة سعت دائما الى عقد اتفاقيات ثنائية والتزمت باستمرار بمبادىء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيق التنمية الشاملة للوطن العربي ؛ وقد دأبت على تلبية احتياجات الدول العربية من القوى البشرية المدربة والمؤهلة.

وكانت السياسة الاردنية في هذا المجال تتمثل في التنسيق والتخطيط مع الدول العربية، خاصه تلك المستقبلة للايدي العامله الاردنيه، بهدف بلورة أسس تنظيمية واضحة فيما يتعلق بالهجرة، تتسم بمرونه التطبيق وتتجاوب مع التطورات والمستجدات في سوق العمل الأردني والاقليمي.

ان اتباع الاردن لسياسة الباب المفتوح فيما يتعلق بانتقال العامله يعني التسليم لقوى السوق، ولعدد من العوامل الاخرى المتصله بالدول المستقبلة كسياسات تلك الدول، ومستوى الاجور، ونوع فرص العمل المتاحه، والمعلومات المتوفرة عنها، وغيرها من العوامل التي تحدد حجم الهجرة ونوع المهاجرين ومهنهم ومؤهلاتهم. لذا كان بديهيا في ظل سياسه كهذه أن يكون معظم المهاجرين من الذكور؛ ذلك أن المجتمع العربي الخليجي بثقافته المحافظة خاصه في المملكة العربية السعودية لاتسمح سياساته بدخول الاناث الى البلاد بدون رفقه محرم. كما لاترحب معظم الدول العربية الخليجية باستقدام الاناث للعمل على أساس التعاقد الشخصي وانما تفضل أن يتم ذلك ضمن نظام الاعارة وبالتنسيق مع المؤسسات الاردنيه التي يعملن بها. هذا

بالاضافة الى أن الطلب على العماله العربية كان معظمه لقطاعات لاتعمل المرأة الاردنية فيها بصفة عامة كقطاع الانشاءات والبناء ومشاريع البنيه التحتيه. فباستثناء العمل في قطاع التعليم والصحه والخدمات العامة لانجد سوى اعداد قليله من العاملات الاردنيات ومن الطبيعي أن تنحصر الهجرة بين الاناث العاملات في ذلك القطاع وفي حدود مجالات التعاون الثنائيه بين الاردن والدول العربية الخليجية التي تنظم اعارة الموظفين والموظفات لفترات زمنية محدده.

وتنسجم سياسة الباب المفتوح للهجرة الى الخارج مع استراتيجية الاردن لتنمية موارده البشرية المتمثلة في التوسع في برامج التعليم والتدريب والاستثمار في الانسان لتعويض مشكله نقص الموارد الطبيعية في البلاد. ولكي يعطي هذا الاستثمار في العنصر البشري مردودا، لابد أن يقابله توفير فرص عمل كافية في السوق الاردني،وهو ماكان متعذرا باستمرار على الاقتصاد الاردني. فبدون اتباع سياسه مرنه وانفتاح على أسواق العمل الخارجية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من القوى العامله الاردنية لاستوطنت البطاله وبمعدلات عاليه جدا في الاردن . ولعل هذا يفسر لنا ذلك الارتباط بين تغير مستويات البطاله وحجم الهجرة المغادرة للاردن خلال العقود الثلاثه الاخيرة.

ولكن تجدر الاشاره الى أن التوسع في التعليم الثانوي والعالي وبرامج تنمية الموارد البشرية الاخرى، قد شمل الاناث بشكل متساو, مع الذكور. الا أن هذا الاستثمار في اعداد الاناث لم يحقق مردوده من خلال توفير فرص العمل الكافيه لهن في السوق المحلي ، أو من خلال العمل في الخارج كما حدث بالنسبة للذكور.

وقد أتخذت الحكومه الاردنيه عددا من الاجراءات في النصف الثاني من السبعينيات بهدف التقليل من هجرة بعض الكفايات واصحاب

الاختصاصات والمهن التي باتت تشكل ندره في سوق العمل الاردني. فالمنع الجزئي وضبط عملية الهجرة لموظفي الدوله باشتراط حصول المهاجر على تصريح للعمل في الخارج من المؤسسه التي يعمل بها، كان بهدف الاحتفاظ بما تتطلبه خطط التنمية الاردنيه من القوى العامله وليس رجوعا عن تبني الاردن لسياسة الباب المفتوح للهجره.

ولقد رافق اجراءات المنع الجزئي المشار اليها اعلاه تقديم الحوافز التي شملت زيادات في الاجور وتسهيلات في الحصول على الخدمات الاجتماعية كالسكن والمواصلات والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي وغيرها.

لقد استفادت المرأه الاردنية العامله من هذه الحوافز،خاصه اذا كانت تنتمي الى مجموعه اصحاب المهن والاختصاصات المشموله بالمنع الجزئي، علما بأنها لم تكن لتهاجر حتى لو سمح لها بذلك.

ولاتقتصر السياسات المتصله بالهجره على تلك التي تصدرها الدول المصدره كالاردن وانما هناك السياسات التي تضعها الدول المستقبله للمهاجرين، فقد كان لهذه السياسات أثارها على هؤلاء المهاجرين .وتتعدد هذه السياسات والاجراءات وتتنوع ولكننا سنكتفي في هذا المجال بالاشارة الى تلك التي لها علاقة وتأثير على المرأة الاردنية.

لقد بدأت دول الخليج العربي منذ مطلع الثمانيات بسياسات استخدام مختلفة نسبيا عما كانت تتبعه في السابق. حيث عملت على الحد من التعامل مباشرة مع المهاجر والاستعاضه عن ذلك بالتعاقد مع مؤسسات حكومية أو شركات لتنفيذ المشاريع المتعاقد عليها في الدول الخليجية. وبذلك تبقى صلة العامل المهاجر مستمره مع المؤسسه التي يعمل فيها في بلده، وتصبح مسؤوليه احضار عائله المهاجر تقع على عاتق المهاجر نفسه، أو على المؤسسه التي ينتمي

اليها في بلده مما يجعل مرافقه العائله للمهاجر أمرا مكلفاوصعبا. وبالاضافة الى ذلك فان بعض حكومات الدول المضيفة قد وضعت شروطا على مرافقة الاسرة للمهاجر كأن يزيد دخله عن مستوى معين وان ينتمي الى اي من الفئات المهنية المتميزة كالاطباء والمهندسين والمسؤولين التنفيذيين واساتذة الجامعات ومن اليهم من اصحاب المهن والكفاءات والعمال المهره ذوي الدخل المرتفع(١٠).

ولقد أستمرت الدول العربية الخليجية تطبق هذه السياسة حتى الوقت الحاضر، وذلك بهدف تقليل الاعباء الاقتصادية والانفاق على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحه وغيرها التي كانت توفرها للاسر والعاملين المرافقين للعماله الوافده اليها.

اثار الهجرة الخارجية وسياساتها على وضع المرأة ودورها

بات مفهوم مصطلح "وضع المرأة ودورها" يدل في معظم الاحيان عند غالبية الدارسين لقضايا المرأة، على التعامل والنظر الى المرأة من خلال نسبتها الى الرجل ودوره. بمعنى أن مفهوم هذا المصطلح بات يرتكز بصفه اساسيه على مقارنة مركز المرأة مع مركز الرجل في كافة ميادين الحياه. وان مستويات التغير في وضع المرأة وطبيعه دورها لاتأخذ معناها ودلالاتها بصورة معبره مالم تتم مقارنتها مع التغير الملاحظ في وضع الرجل ودوره.

وتجدر الاشارة الى ان دلالات المؤشرات المستخدمه في قياس وضع المرأة ودورها وتغيره عبر الزمن تختلف من فتره لاخرى ومن مجتمع لآخر تبعاً لنمط التغير الاجتماعي والثقافي السائد واتجاهاته.

---

(١٠) لم يعد ممكنا أن يصطحب العامل اسرته اذا كان راتبه الشهري يقل عن ٤٠٠ دينار اردني .وكذلك فرضت قيود شديدة على زيادة اسره العامل للبلد الذي يعمل فيه)للاطلاع على ظروف عمل العمال الوافدين الى الدول العربية الخليجية بالاضافة الى هذا الاقتباس انظر: -
* منتدى الفكر العربي، العائدون من حقول النفط، اعمال الندوه المنظمة حول التعاون العربي في مجال العماله واستخدامها في حقبه التراجع النفطي كانون الثاني ١٩٨٦.
سلسله الحوارات العربية (٧) عمان صفحة ٤٤ .

فمثلاً يستخدم مؤشر "مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة" للتدليل على مدى ادماج "المرأة في المجتمع وتنميته. أي انه كلما ارتفع مستوى مشاركتها كلما دل ذلك على انها اكثر اندماجاً في المجتمع واكثر مشاركة في عملية انمائه؛ مما يعني أنها أفضل وضعاً وان دورها أكثر ايجابية، وله قيمته الاجتماعية والاقتصادية. ولكن هذا التصميم لايصح الا في حاله الاخذ بالاعتبار مستوى المشاركة التي تقدمها المرأة ونوعها بحيث تنطوي هذه المشاركة على صفات وقيم اساسيه كالقيادة والابداع والمسؤولية والتنوع الوظيفي، ولاتقصر فقط على الزيادة الكمية في مستوى المشاركة ضمن اطار الاعمال الثانوية والانشطة الهامشية. ودون ان تكون هذه المشاركة للمرأة مؤقتة ومرحليه تفرضها اوضاع طارئه نتجت عن غياب الرجل. فعمليه تطور وضع المرأة وتغير دورها ايجابيا لابد ان تكون جزءاً من عملية تغير اجتماعي واقتصادي وتنميه شامله لكافة فئات المجتمع ومشاركة حقيقية للمرأة في تلك العملية.

ولايقتصر التعريف بوضع المرأة ودورها على البعد الاقتصادي ومساهمتها في العمل، وانما يمتد الى أدوار في عدد من الميادين كالتعليم والصحة والاسرة وكافة المناحي الاخرى للحياة.

لذا نلاحظ أن دراسة اثار الهجرة الخارجية على وضع المرأة ودورها تتبلور من خلال تحديد اثار الهجرة في تطور المجتمع وتغيره اجتماعياً واقتصاديا وسياسياً. ولكن هذا لاينفي ان للهجرة اثارها المباشرة على الاناث اللواتي يتصل بهن قرار الهجرة بصورة مباشرة، كالمرأة المرافقة أو غير المرافقة لزوجها المهاجر، حيث تكون اثار الهجرة الخارجية على المرأة في هاتين الحالتين اثاراً فرديه وأسريه مباشرة.

اما في حاله الاناث غير المتزوجات، والنساء المتزوجات من رجال غير مغتربين فانهن واسرهن يتاثرون بالهجره من خلال التغيرات التي يتعرض لها المجتمع بصفة عامة نتيجة للهجرة الخارجية. ويتفق العديد من الدارسين من امثال جيلي (١١) على هذه الميكانيكية لتاثير الهجرة على المراة اي ان تغير دور المراة. وتطور وضعها يكون بتاثير الهجرة في تغير المجتمع نفسه ببناه الاقتصادية والاجتماعية والقيمية.

اذن لابد من التاكيد على ضرورة التنبه الى القضايا التالية عند دراستنا لاثار الهجره الخارجيه على وضع المراة ودورها:-

١ - تختلف أثار الهجرة باختلاف الجهة المتاثرة بعملية الهجرة، أي أن يختلف في المستوى الفردي عنه في المستوى القطري أو المجتمعي، كما يختلف في مستوى النساء العاملات، عنه في مستوى ربات البيوت وفي مستوى الاناث المتعلمات عنه في مستوى الاميات.

٢ - ان الاثار الاقتصادية للهجرة متمثلة في التحويلات الخارجية التي تعتبر ذات أهمية مباشرة في الاقتصاد الوطني للدوله المرسله للمهاجرين، لاتنفصل عن الاثار الاجتماعية للهجرة التي تتمثل في صورة تغييرات اجتماعية وسلوكية وقيميه خاصة في مجتمع المهاجرين بعد عودتهم الى بلادهم.

٣ - تتنوع اثار الهجره وتتباين درجة حدتها باختلاف مستوى الصلة بقرار الهجرة. فاثار الهجرة على المراة المرافقة لزوجها، تختلف عما هي عند المراة غير المرافقة للزوج المهاجر، وعما هي عند المراة التي لاعلاقة لها بقرارات الهجرة كالاناث غير المتزوجات

---

(11) Geile, J. The Status of Women in Comparative Perspective In Women: Roles and Status in Eight Countries. Giele, J and Smock A. (Eds.) New York, John Wilewy & sons .1977 P.78.

والمتزوجات من رجال غير مهاجرين، ففي الحاله الأولى تكون الآثار مباشرة، تمس المرأة شخصيا وتترك أثرا' في حياتها وسلوكها وعلاقاتها؛ في حين انها في الحاله الثانية أقل حدة، كما أن أثارها غير مباشرة بمعنى أن المرأة لاتتأثر بها الا من خلال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدثها الهجرة بوجه عام.

وتناقش هذه الورقة اثار الهجرة الخارجية على المرأة الاردنية، أخذه القضايا المذكوره اعلاه في الاعتبار، وذلك من خلال القاء الضوء على عدد من القضايا والمواضيع المتشابكة كاثر الهجرة الخارجية على تغير الدور التقليدي للمرأة، بما في ذلك دورها في عملية الانجاب، ودورها كربة بيت مسؤوله عن تنشئه الاطفال ورعايتهم، ثم اثر الهجرة على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وأثرها على تعليم المرأة. واخيرا' تاثير الهجرة على الوحدة الاجتماعية الاساسية وهي الاسرة.

الهجرة وأثرها على الدور التقليدي للمرأة

بالنسبة لاثار الهجرة الخارجية على تغير الدور التقليدي للمرأة، نذكر انه بات من المؤكد أن للانجاب المتكرر والمتقارب وغير المخطط اثارا' سلبيه على صحة الأم ودورها في تنميه اسرتها ومجتمعها. وان ارتفاع معدلات الانجاب في ظل انخفاض واضح لمعدلات وفيات الاطفال يعني كبر حجم الاسرة وزيادة اعباء التربية والعناية المباشرة التي يجب أن يكرسها الوالدين (خاصة الام) لابنائهم الكثر.

يمكن تحليل علاقة الهجرة بالخصوبة على المستويين الفردي والمجتمعي .فاثار الهجرة على معدل المواليد او الخصوبة للمرأة الواحدة وللدولة المرسله للمهاجرين ذات أهمية من حيث انها تحرر المرأة ولو نسبيا' من دورها التقليدي في تخفيض تلك المعدلات.

من المؤسف جداً أن البيانات العمرية والنوعية الخاصة بالمهاجرين الاردنيين الى الخارج غير متوافرة، مما يجعل دراستنا لعلاقة الهجرة الخارجية مع الخصوبة واتجاهاتها امراً غير ممكن بصورة علميه دقيقة. ولكن يمكن ان نسوق بعض الملاحظات والتعميمات المشتقة من معلومات عامة ومشاهدات شخصية في هذا الصدد.

من الثابت أن المهاجرين الى الخارج هم من فئة الشباب، وقد أشرنا سابقا الى أن الهجرة الاردنية الى الخارج ذات نمط أسري لا فردي، على الأقل كانت كذلك حتى منتصف الثمانيات عندما بدأت الدول المستقبله في الخليج العربي ليتارات الهجرة الاردنية تضع شروطاً وقيوداً حدّت من اصطحاب المهاجرين العاملين الاردنيين لاسرهم الى بلاد الاغتراب. ومن الشائع والمألوف ان يعود المهاجر الاردني العامل في دول الخليج العربي بصورة متكررة للاردن في شكل زيارات للأهل مره كل سنة على الأقل ،سواء بمرافقة اسرته في الخارج أم بغير مرافقتها له في بلد الاغتراب ،وذلك لقرب المسافة بين الاردن وهذه الدول ،ولقله كلفة قضاء الاجازة في بلده الاصلي مقارنة مع قضائه لاجازاته في اي مكان آخر، وكذلك للمحافظة على تواصله الاجتماعي مع مجتمعه الاصلي الذي سيعود اليه عاجلاً أم أجلاً. فالمهاجر الاردني يدرك تماماً ان هجرته مؤقتة وسيستقر في النهاية في الاردن ضمن البيئة الاجتماعية والمحيط الاسري الذي ينتمي اليه. والانسان الاردني مازال يعطي اهمية لهذا الانتماء الاجتماعي المبني على اساس قرابة الدم والعشيرة والاصل الجغرافي. لأجل ذلك كله نستبعد ان يكون لهجرة الرجل والابتعاد لفترة من الزمن عن زوجته اثر في تخفيض معدلات المواليد في الاردن.

وبالرغم من عدم توافر البيانات التي تتيح لنا المقارنة بين خصوبة النساء المهاجرات المرافقات لازواجهن الى الخارج ،والنساء اللواتي لم يهاجرن، لنتبين اثر الهجرة الخارجية على خصوبة

المرأة الاردنية ؛ وعدم توافر المعلومات عن الخصائص التعليمية وغيرها من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الاردنية المهاجرة ،تلك الخصائص ذات العلاقة بانتقائية الهجرة ، الا اننا نستطيع التعميم في هذا المجال بالقول ان المجتمعات الخليجية المهاجر اليها مجتمعات محافظة تتبنى سياسات مشجعة للانجاب، واتجاهات سكانها حيال قضية الانجاب اتجاهات تقليدية الامر الذي يجعلنا نستبعد امكانية تأثر المهاجرين الاردنيين اليها بمواقف مغايرة. بل ان المتوقع ان تتعزز لدى المهاجرين مواقفهم المشجعة للانجاب اثناء اقامتهم في الدول العربية الخليجية.

وتدعم نتائج بعض الدراسات والمسوح الديموغرافية لاتجاهات الخصوبة وحجم الاسرة في الاردن المبينة في الجدول رقم(١٠)ما نقوله بتحفظ . فاذا كان التغير المشاهد في مستويات الخصوبة وحجم الاسرة محدوداً جداً ، وهو نتيجة لعدة عوامل اهمها تطور،التعليم وتزايد مستوى التحضر، وتحسن المستوى الصحي وانخفاض معدلات الوفيات وتحسن مستويات الدخل وغيرها ، فان الدور المباشر للهجرة الخارجية في هذا التغير المحدود لمستويات الخصوبة لابد أن يكون شيئاً ضئيلاً لايستحق الذكر.

جدول رقم (١٠) متوسط عدد المواليد احياء للنساء اللواتي سبق لهن الزواج حسب فئات العمر في الاردن للسنوات ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨١.

فئات العمر	مسح الخصوبة ١٩٧٢	مسح الخصوبة ١٩٧٦	المسح الديموغرافي ١٩٨١
١٥ – ١٩	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٨
٢٠ – ٢٤	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٢
٢٥ – ٢٩	٤ر٤	٤ر٢	٤ر٠
٣٠ – ٣٤	٦ر١	٥ر٩	٥ر٨
٣٥ – ٣٩	٧ر٥	٧ر٣	٧ر٣
٤٠ – ٤٤	٨ر٣	٨ر٦	٨ر٣
٤٥ – ٤٩	٨ر٢	٨ر٨	٨ر٦
المجموع	٦ر١	٥ر٤	٥ر٦

المصادر : دائرة الإحصاءات العامة ؛ المسوح للأعوام ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨١، مراجع سابقة .

يلاحظ ان متوسط عدد المواليد احياء الذين انجبتهم المرأة الاردنية يتراوح بين ١ر٦ - ٥ر٦ مولوداً حسب نتائج المسوح للاعوام ١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨١. وان المرأة الاردنية تنجب في المتوسط خلال سني قدرتها على الانجاب مايتراوح بين ٢ر٨ - ٨ر٦ طفلاً. وتشير بيانات المسوح المذكورة ان مستويات الانجاب كانت دائماً اكثر ارتفاعاً بين النساء الاردنيات الاقل تعليماً ،وغير العاملات والريفيات وكذلك بين المتزوجات من رجال أقل تعليماً وممن يعملون في قطاع الزراعة ويرتبط نمط حجم الاسرة السائد في المجتمع الاردني بمستويات الانجاب فيه. فيشير مسح الخصوبة لعام ١٩٧٦ ان حوالي ١٦ر٤ بالمئه من مجموع الاسر الاردنية يزيد عدد افرادها عن عشرة اشخاص، وان ٦٢ر٥ بالمئه من الاسر يزيد عدد افرادها عن ستة اشخاص، في حين ان نسبة الاسر التي يقل حجمها عن اربعة اشخاص بلغت ٢٦ر٢ بالمئه فقط. وتبين نتائج آخر تعداد سكاني ان متوسط حجم الاسرة قد بلغ ٦ر٧ شخصاً في مقابل ١ر٥ شخصاً في عام ١٩٦١.

وقد بات من المؤكد أن أكثر العوامل تأثيراً في تخفيض معدلات الانجاب لدى المرأة هي التعليم، والعمل، كل بمفرده أو بإقترانهما معاً. ومن المرجح ان معظم النساء المرافقات لأزواجهن هن من غير العاملات، فالزوجة التي تعمل غالباً ماتجد صعوبة في ترك عملها لمرافقة زوجها أو للالتحاق به، بالاضافة الى فرص العمل للنساء لم تعد متاحة كما كانت من قبل، خاصة بعد أن بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في احلال العماله الوطنية محل العمالة العربية والاردنية منها، إذ صار من الممكن توفير المدرسات للمستويات التعليمية المختلفة، مما قلص الفرص أمام الاردنيات بالاضافة الى ماطرأ على الرواتب من تقليص نتيجة ابرام العقود المحليه معهن إذ لم يعد الاجر المرتفع عاملاً محفزاً للعمل.

لهذه الأسباب وغيرها يمكن القول أن الزوجة الاردنية في ديار الاغتراب هي في معظم الحالات ربة بيت لاتعمل، وإذا ماعملت في ظل بعض الشروط والظروف فإنها قادرة على استقدام من يعينها في اعمال البيت ورعاية الابناء نتيجة لعملها، أو لغياب من يقوم بالاشراف على الأطفال في غيابها عن البيت. هذا بالاضافة الى أن ارتفاع مستوى الدخل المقابل للعمل في الاقطار التي يهاجر الاردنيون اليها تحول دون أن يكون العامل المادي المتمثل بعدم القدرة على الوفاء بالتزامات انجاب الاطفال، وتربيتهم وتعليمهم، وتوفير الرعاية الصحية لهم أحد أسباب الاقدام على تخفيض عدد الابناء.

أن الدور التقليدي للمرأة الاردنية المتمثل في مسؤوليتها الاساسية عن الانجاب وبمعدلات مرتفعة، ودورها كأم، وربة بيت، لم يطرأ عليه تغييرات كبيرة ملفته للنظر وممكنه المشاهدة بصورة مباشرة وبدون عناء تحليل الارقام والبيانات الميدانية. بل اضيف لهذا الدور مسؤولية المرأة الكاملة عن الاسرة وتربيه الابناء

ومتابعة شؤونهم المختلفة داخل البيت وخارجه وذلك في حاله عدم مرافقة الزوجة لزوجها المهاجر الى الخارج .بل ان هذا النوع من النساء غالباً مايضطر الى ترك العمل خارج المنزل والتفرغ لشؤون الاسرة التي تصبح تستغرق كل الوقت .اما اذا استمرت الزوجة في العمل خارج المنزل لسبب او لآخر فان غيابها عن البيت والابناء سينعكس في صورة اثار سلبيه على سلوك الاطفال وادارة شؤون الاسرة. ولعل معظم هذه الاثار السلبية لاتنتفي لو استعانت المرأة بعامله سيرلانيكية او فلبينية او أردنية للقيام بالاعمال المنزلية اليومية والتي تكلف تقريباً معظم الدخل الذي تحصل عليه المرأة من عملها خارج المنزل. اي ان عمل المرأة خارج المنزل سيكون غير مجد من الناحية الاقتصادية في هذه الحالة.

وعلى اية حال تشير بعض الدراسات في هذا الصدد (١٣) الى أن الطابع التقليدي للاسرة الذي يعارض عمل المرأة خارج المنزل هو الطابع المهيمن والسائد في المجتمع الاردني. وتتأثر اتجاهات الزواج والخصوبة والعمل الاقتصادي للمرأة الاردنية بهذا الموقف الاجتماعي السائد حتى بدون اي اعتبار لاثار الهجرة الخارجية. فالفتاة الاردنية غالباً ماتتزوج بعد فتره وجيزة من استكمالها مرحلة التعليم الثانوي ومن يتأخر زواجها الى مابعد انهاء الدراسة الجامعية فانها غالباً ماتتزوج بعد ذلك مباشرة.

كما أن الغالبية العظمى ممن يتزوجهن يخرجن من سوق العمل خاصة بعد انجاب الطفل الاول.

بالاضافة الى ان معدلات الانجاب المرتفعة للمرأة الاردنية التي تبلغ

---

(١٣) د. احمد حموده، القوى العاملة الاردنية مطبعة التوفيق. عمان ١٩٨٠ صفحات ٢٨ - ٢٩.

حوالي سبعة اطفال في المتوسط تجعل عمليه استمرارها في العمل خارج المنزل قضية صعبة جداً ، خاصة في ظل ظروف النقص الواضح في المؤسسات والمرافق المتخصصة بالعنايه بالاطفال كدور الحضانة والرعاية النهارية .

وتتضح حقيقة العلاقة بين عمل المرأة خارج المنزل ودورها التقليدي من خلال تتبع نمط دخول المرأة وخروجها من سوق العمل. حيث تبلغ مساهمه الاناث في القوى العاملة ذروتها في الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنه عندما يدخل في سوق العمل حوالي خمس الاناث المنتميات الى هذه الفئة العمرية . كما أن الغالبية العظمى من الاناث الاردنيات العاملات يدخلن سوق العمل خلال العقد الثاني من عمرهن ،ونسبة ضئيلة جداً تبدأ العمل بعد بلوغهن سن ٣٠ -٣٤ سنه وفي المقابل نجد ان نسبة مرتفعة من الاناث العاملات يخرجن من سوق العمل في النصف الاول من العقد الثالث من عمرهن. وقد يكون للزواج دور مباشر في ذلك حيث بلغت نسبه اللواتي تزوجن ممن اعمارهن ٢٠ - ٢٩ سنه حوالي ٤٠، ٤٥، ٤٨ بالمئه من جمله حالات الزواج للسنوات ١٩٧٩، ١٩٨٣، ١٩٨٥ على التوالي. وعلى العموم فان المرأة الاردنية تتقاعد عن العمل في سن مبكرة بالمقارنة مع الرجل ،هذا اذا استمرت في حياتها العملية حتى سن الخامسة والخمسين.

آثر الهجرة في مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

اما بالنسبة لتغير دور المرأة الاردنية ومساهمتها في النشاط الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، فتجدر الاشارة الى أن الطفرة الاقتصادية في الدول الخليجية المنتجة للنفط خلال فترة السبعينات نتيجة لارتفاع اسعار مبيعاتها النفطية ، تركت آثراً مباشراً على الاوضاع الاقتصادية الاردنية خلال تلك الفترة خاصة الآثار التي نجمت عن تصاعد حجم التحويلات الخارجية من ابناء الاردن العاملين في تلك الدول، وعن تسارع معدلات الهجرة من العمال المهرة والكفاءات

الاردنية ، وفي المقابل تزايد معدلات الهجرة الوافدة الى الاردن من بعض الدول العربية والاسيوية . فلقد ادت هذه الحركة السكانية من الاردن واليها الى تغيرات كبيرة في تركيب القوى العاملة الاردنية ، وحرك مهني معينه . كما كان للطفرة الاقتصادية اثارها على نمط الاستهلاك وتركيبه وغير ذلك من الاثار المتعلقة بحياة الافراد والاسر من الناحية الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية .

وان كان هذا حال عقد السبعينات، فان عقد الثمانيات قد شهد تغيرا' يكاد يكون معاكسا' للمظاهر التي رافقت الطفرة الاقتصادية . فحاله الركود الاقتصادي وضبط الانفاق الحكومي والتنموي في الدول العربية الخليجية نتيجة لتراجع العوائد النفطية بصورة كبيرة أدت الى تقليص تيار الهجرة المغادرة من الاردن اليها ، بل عودة اعداد كبيرة من الاردنيين كما سبق ان اشرنا سابقا' ، وبالتالي انخفاض حجم التحويلات الخارجية ، وتغير في التركيب المهني والنشاط الاقتصادي للقوى العاملة ، وتزايد لمعدلات البطالة في الاردن ... الخ . لقد كان للطفرة الاقتصادية وعمليه التحديث والتطوير الانمائي والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة ، ثم لحاله الركود والتراجع الاقتصادي التي تبعتها في الاردن، انعكاسات واضحة على مشاركة المرأة في العمل والانتاج ومساهمتها في الحياة العامه ودورها في إدارة حياتها وحياة اسرتها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

تشير البيانات المتوافرة الى ارتفاع معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي (بالرغم من استمرار المستوى المنخفض لهذه المساهمه) من ١ر٣ بالمئه عام ١٩٦١ الى ٧ر٧ بالمئه عام ١٩٧٩ والى ٥ر١٢ بالمئه عام ١٩٨٥. وان معظم هذا الارتفاع في مستوى المساهمه الاقتصادية للمرأة كان نتيجة ارتفاع المعدلات الخاصة للمساهمة في النشاط الاقتصادي للاناث في الفئات العمرية ٢٠ - ٣٩ سنة واما

المعدلات الخاصة بالفئات العمرية الاخرى فلم تتغير الا قليلاً . وهذا يدعونا الى الاستنتاج بان هذا الارتفاع في مساهمة المرأة كان بصفة اساسية نتيجة لاحلال اعداد من النساء المؤهلات علمياً مكان الذكور الشباب المهاجرين الى الخارج خلال فترة السبعينات حيث انخفضت معدلات البطالة بين النساء (١٥ سنة فاكثر) من ٦ر٠ بالمئه في مطلع السبعينات الى ١ر٧ بالمئه في عام ١٩٧٦.

ولكن انحسار تيار هجرة العماله الاردنية الى الخارج وعوده اعداد متزايدة من المغتربين الاردنيين الى البلاد في زمن ساد البلاد فيه حاله من الركود الاقتصادي وقله الاستثمارات، ادى الى ارتفاع معدل البطالة من ٩ر٤ بالمئه من قوة العمل الاردنية (حوالي ٣٨٢٠٠ عاطلاً عن العمل من الجنسين) الى ٨ر١٤ بالمئه (اي حوالي ٩٠٨٠٠ عاطلاً عن العمل من الجنسين) في عام ١٩٨٨ يشكل الذكور منهم حوالي ٨٠ بالمئه. وتجدر الاشارة الى ان حوالي ٩ر٢٤ بالمئه من العاطلين عن العمل عام ١٩٨٨ كانوا مؤهلين تأهيلاً علمياً عالياً (حاصلون على تعليم اعلى من الثانوي) وحوالي ٧ر١٣ بالمئه حاصلون على الشهادة الثانوية وحوالي ٦ر٣٧ بالمئه من حمله الشهادة الابتدائية وحوالي ٥ر١٥ بالمئه فقط ممن لم يكملوا تعليمهم الابتدائي. وكذلك بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ - ٢٩ سنه من جمله العاطلين عن العمل حوالي ٧ر٦٦ بالمئه في حين بلغت نسبه من تتروح اعمارهم ٣٠ - ٥٤ سنة حوالي ٧ر٢٥ بالمئه من مجموع العاطلين عن العمل عام ١٩٨٨.

---

(١٤) جميع هذه البيانات مأخوذة عن دراسة للدكتور احمد حموده بعنوان" القوى العامله الاردنية - دراسة في تغير الحجم والتركيب، مطبعة التوفيق - عمان ١٩٨٠.
ومن وثيقة الاردن الرسمية للمؤتمر العالمي الخاص بمراجعة وتقييم منجزات عقد المرأة للامم المتحدة من تأليف الدكتور احمد حموده. قدمت الى مؤتمر نيروبي - كينيا ١٩٨٥.
ومن جداول القوى العاملة اعداد وزارة التخطيط للخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ عمان - صفحة ٣٠.

لقد باتت فرص العمل شحيحة وانخفض الطلب على القوى العامله خاصة بالنسبه للمرأة منذ أواخر السبعينات واوائل الثمانينيات واصبحت عملية بحث المرأة عن العمل في السوق الاردني شاقة .وتنطوي على منافسة شديدة مع الرجل الذي يملك حرية اكبر في الحركة والتأثير ويتمتع بمرونه وواقعية اكبر في تقبله لشروط العمل علاوه على أنه يملك الحظ الاوفر في التعليم والتدريب والحصول على الخبرة بحكم اشار الوضع التعليمي والموقف الاجتماعي الاردني حيال تعليم الاناث وعملهن الذي كان سائداً خلال العقود السابقة .

ولقد كان لارتفاع معدلات التحاق الاناث بالتعليم الثانوي والعالي في عقد السبعينات والثمانينيات دوراً هاماً في زيادة مشاركة المرأة الاردنية في العمل. اي ان هذه الزيادة لم تكن مجرد استجابة اتوماتيكية لهجرة الذكور وشغور وظائفهم واحلال الاناث في تلك الوظائف والاعمال. ولكن كان لارتفاع معدلات تعليم الاناث غير مباشر في زيادة معدل البطالة بين الاناث في فترة الثمانينات حيث رافق زيادة اعداد المتعلمات الراغبات في العمل حالة من التراجع الاقتصادي وقلة فرص العمل المعروضة في السوق وتزايد في اعداد الذكور الراغبين في العمل من بينهم المهاجرون العائدون من الخارج.

ويبدو ان عمل المرأة خارج المنزل يعتمد الى حد كبير على مدى توفر فرص العمل في قطاع الخدمات والادارة ، وهو أمر مرتبط بقدرة الدولة على الانفاق في المجال التعليمي والصحي والادارة الحكومية. فتبلغ نسبة الاناث العاملات في مجال التعليم حوالي ٥٣ بالمئة مجموع العاملين في مؤسسات التعليم دون المستوى الجامعي. وتدل نتائج مسح المؤسسات التي يعمل بها خمسة اشخاص فاكثر لعام ١٩٧٩ ان النساء يشكلن فقط ١٧ بالمئه من جمله العاملين في تلك المؤسسات ويعمل معظمهن في القطاع المصرفي والادارة والخدمات ثم

في التجارة والصناعة بنسب محدوده جدا'. وعلى ايه حال فان نسبة العاملات في القطاع الصحي والتعليمي والاعمال الكتابية استمرت تشكل حوالي ثلثي القوى العامله النسائية الاردنية خلال سنوات العقدين الماضيين. اما بالنسبة لعمل المرأة في القطاع الخاص فيبدو انه محدود فمثلا' تشكل نسبة المهندسات حوالي ٣ بالمئة من المهندسين المسجلين لدى نقابة المهندسين وحوالي ٥ر٧ بالمئه من جملة المسجلين في نقابة المحامين الاردنية وبناء على ذلك يبدو ان قطاع المرأة كان اكثر تأثرا' من غيره بالتراجع الاقتصادي وتغيرات ظروف سوق العمل التي سادت الاردن في عقد الثمانينيات ، ذلك ان الصلة بين ارتفاع معدلات البطالة بين الاناث خاصة الحاصلات على المؤهلات التعليمية فوق الثانوي (دبلوم المجتمع والبكالوريس) من جهة وبين قلة قدرة القطاع العام على ايجاد فرص للعمل (اي قلة الطلب بصفة عامة) تبدو قضية صحيحة تؤكدها البيانات الاحصائية وفي المقابل كان لتزايد حجم تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج من ٣ر٥٣ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ر٣٤٠ ميون دينار عام ١٩٨١ والى ٠ر٤٧٥ مليون دينار عام ١٩٨٤دورا' في خلق فرص عمل جديدة خلال عقد السبعينات وبخاصة على صعيد الاستثمارات المحدودة في افتتاح محلات الخدمات والتجارة بالسلع المستوردة كالبوتيكات وبيع الادوات الكهربائية والملابس وغيرها. فلقد وجه جزء كبير من التحويلات الخارجية الى الاستهلاك في مثل هذه السلع (١٥) ولقد كان نصيب المرأة في ملكيه هذه المحال التجارية والخدماتية كبيرا'.

---

(١٥) لقد تزايد الانفاق على استهلاك القطاع الخاص في الاردن من ٤ر٢٩٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ الى ٠ر١٣٩٧ مليون دينار عام ١٩٨٤ وكذلك بلغت قيمة المستوردات من السلع والخدمات ار٣٠١ مليون دينار عام ١٩٧٥ وحوالي ٠ر١٣٨٠ مليون دينار عام ١٩٨٤.
المصدر : البنك المركزي الاردني. النشرة الاحصائية الشهرية (اعداد مختلفة).

وكما ذكرنا سابقاً، أن تزايد تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج أدى إلى تزايد قدرة الدوله على فتح مشاريع استثمارية جديدة واستكمال بناء البنية التحتية الى زيادة مخصصات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها وهي جميعاً، مجالات فتحت ابوابها على مصراعيها لعمل المرأة التي ارتفعت معدلات مساهمتها في النشاط الاقتصادي خلال عقد السبعينات.

وبهذا يمكن القول أن عوامل متعددة عملت على ارتفاع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في عقد السبعينات وبالذات في الفترة الممتدة بين منتصفة وحتى نهايته. أبرزها اقبال المرأة على التعليم بمؤسساته المختلفة، وماترتب على ذلك من دفع مؤسسات التعليم بمراحلها المختلفة بأفواج من الاناث الى سوق العمل، في فترة كان هذا السوق فيها قادراً على استيعاب الاعداد التي دفعت إليه بتأثير حالة الازدهار الاقتصادي، نتيجة مرحلة الفورة النفطية، التي كانت تعيشها دول مجلس التعاون الخليجي، مما جعل أسواقها تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة العربية ومنها العمالة الأردنية، مما اتاح للمرأة الاردنية فرص الحصول على عمل بعدما شغرت وظائف وأعمال عديدة بسبب هجرة العاملين الاردنيين الى الدول الخليجية.

وفي الوقت نفسه أدت عوامل أخرى الى انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة بين الاناث. كان أبرز هذه العوامل ما استجد من ركود اقتصادي أصاب المنطقة ومنها الأردن بسبب انتهاء مرحلة الفورة النفطية، وعودة العاملين الاردنيين من الخارج الى الأردن، وبحثهم عن فرص عمل كانوا أقدر فيها على منافسة المرأة مما أدى الى فوزهم دون الاناث بهذه الفرص. وهذا الاتجاه في معدلات البطالة خلال عقدي السبعينات والثمانينات يوضحه لنا الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١) المتعطلون الاردنيون حسب النوع خلال سنوات مختارة من الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٧.

السنة / النوع	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٦	١٩٨٧
جملة المتعطلين	٢٧ر٧	٤١ر٠	٣٦ر٨	٥ر٩	١٤ر٢	١١٤ر٧	٢٢ر٤	٤٢ر٩	٤٦ر٤
ذكور	٢٥ر٥	٣٦ر١	٣٠ر٨	٣ر٩	١٢ر٩	١٠ر٧	١٤ر٢	٢٩ر٩	٣٢ر٣
إناث	٢ر٢	٤ر٩	٦ر٠	٢ر٠	١ر٣	٤ر٠	٨ر٢	١٣ر٠	١٤ر١

المصدر : الجمعية العلمية الملكية ، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث

جدول رقم (١ ـ ٢) دراسة غير منشورة بعد .

ويمكن الاشارة الى الوضع التعليمي للمرأة باعتباره أحد المصاحبات الاجتماعية للآثار الاقتصادية للهجرة الخارجية، فكما شهد عقد السبعينات ارتفاع معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي فقد شهد إقبال الاناث على الالتحاق بالتعليم بمختلف مراحله، ويبدو واضحاً أن التطور التعليمي الذي شهده الاردن في العقدين الاخيرين انعكس على الوضع التعليمي للمرأة مقارنه بالرجل بصورة واضحة.

فلقد ارتفعت معدلات التحاق الاناث بجميع مراحل التعليم، بانواعه باستثناء التعليم المهني بصورة تفوق معدلات الالتحاق للذكور خلال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينيات تقريباً، كما يتضح من الجدول التالي رقم (١٢)

جدول رقم (١٢) تطور الوضع التعليمي للاناث والذكور حسب المرحلة التعليميه في الاردن (١٩٧٦ - ١٩٧٧) و (١٩٨٢ - ١٩٨٣)

المرحلة التعليمية	١٩٧٦ - ١٩٧٧		١٩٨٢ - ١٩٨٣	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
إبتدائي	٢١٤٥٧٠	١٨٧٨٣١	٢٤٦٧١٩	٢٢٦٣٠٨
إعدادي	٧١٧٣٣	٥٣٢٤٩	٩٧٤٢٦	٨٤٠٠٦
ثانوي أكاديمي	٣١٤٦٠	٢١٧١١	٤٨٠١٥	٤٥٩٩٣
ثانوي مهني	٥٤٣٠	٢١١٧	٩٢٠٠	١٣٠٣
جامعي متوسط	٤٢٨٣	٢٧٢٣	١٦١١٤	١٢٠٥٣
جامعي عالي	٤٣٧٣	٢٤٦٥	١٣٥٩٥	٨٧٠٧
مهني عالي	٤٤٨٧	٤٠٣	(مدمجة في الجامعي العالي)	
المجموع	٣٣٦٣٣٦	٢٧٠٤٩٩	٤٣١٠٦٩	٣٧٨٣٧٠

المصدر: وزارة التعليم العالي، التعليم في عهد الحسين، عمان ١٩٨٤.

وفي مجال التعليم العالي كانت الزيادة في معدلات التحاق الاناث تقارب الى حد كبير المعدلات الخاصة بالتحاق الذكور في كليات المجتمع والجامعات.

ويبين الجدول رقم (١٣) تطور النسبة المئوية للإناث الملتحقات بمراحل التعليم المختلفة من مجموع للطلبة للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ .

جدول رقم (١٣) النسبة المئوية للاناث الملتحقات بالمستويات التعليميه من مجموع الطلبة للاعوام ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ و١٩٧٩ - ١٩٨٠

المرحلة	١٩٧١ - ١٩٧٢	١٩٧٥ - ١٩٧٦	١٩٧٩ - ١٩٨٠
إبتدائي	٤٤ر٥	٤٦ر٥	٤٧ر٥
إعدادي	٣٨ر٦	٤١ر٧	٤٥ر٥
ثانوي	٣٠ر٩	٣٨ر٤	٤٢ر٣
جامعي متوسط وعالي	٣١ر٨	٣٤ر٦	٤٥ر٧

المصدر: التعليم في عهد الحسين، مرجع سابق

ويبدو ان علاقة الارتباط العكسية بين ارتفاع معدلات الخصوبة وعمل المرأة خارج المنزل ترتبط بالتغير في مستويات التحاق الاناث بالتعليم خاصة التعليم الثانوي ومابعده. حيث ان نمط التغير المشاهد في تزايد معدلات المساهمة للمرأة في النشاط الاقتصادي خلال عقد السبعينيات، وانخفاض معدلات البطالة بين الاناث ،قد رافقة انخفاض في متوسط حجم الاسرة، وتزايد واضح في نسبة الاناث من مجموع الطلبة في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية والجامعية، وذلك بالنسب المبنية في الجدول رقم (١٣).بل ان هذه الزيادة قد

استمرت للسنوات التالية حيث بلغت نسبة الاناث من مجموع طلبة المرحلة الابتدائية ٤٧ر٨ بالمئه وحوالي ٤٦ر٣ بالمئه للمرحلة الاعدادية و ٤٨ر٩ بالمئه من طلبة المرحلة الاكاديمية و٤٩ر٩ بالمئه من المرحلة الثانوية التجارية ونسبة محدودة تبلغ ١٢ر٤ بالمئه من طلبة التعليم الصناعي. وذلك كمتوسط للاعوام الدراسية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ و١٩٨٣ - ١٩٨٤.

اما عن نسبة الاناث من طلبة كليات المجتمع (سنتين دراستين بعد الثانوية) فبلغت ٤٥ر٢ بالمئه في مقابل ٣٩ر٢ بالمئه من مجموع الطلبة المتلحقين بالجماعات للعام الجامعي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ .

أما في العام الدراسي ١٩٨٥/ ١٩٨٦ فقد بلغت نسبة الاناث من مجموع الملتحقين بالتعليم العالي [كليات المجتمع المتوسطة والجامعات ٤٤ر٣ بالمئه . كانت نسبتهن من مجموع الطلبة الملتحقين بالجامعات الاردنية ٣٩ بالمئه ، ومن مجموع الطلبة الملتحقين بكليات المجتمع ٤٩ر٧ بالمئه أما نسبة الاناث في مستويات التعليم الجامعي فكانت ٤٠ر٥ بالمئه من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى البكالوريس، و٢٥ر٦ بالمئه من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الدبلوم العالي، و٢٠ر٣ بالمئه من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الماجستير، ولم تسجل الاناث أية نسبة للالتحاق في مستوى الدكتوراة في الجامعات الاردنية.

أما في العام الدراسي ١٩٨٨/ ١٩٨٩ فكانت نسبة الاناث من مجموع الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي كليات المجتمع المتوسط والجامعات] ٥٠ بالمئه ، نسبتهن من مجموع الطلبة الملتحقين بالجامعات الاردنية ٤٠ر٩ بالمئه ، ومن مجموع الطلبة الملتحقين بكليات المجتمع ٥٩ر٢٪ أما نسبتهن في مستويات التعليم الجامعي فكانت ٤٤ر٢ بالمئه من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى البكالوريس، و٢٢ر٥ بالمئه من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى

الدبلوم العالي، و٧ر٢٣ بالمئه من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الماجستير، و٥ بالمئه من مجموع الطلبة الملتحقين بمستوى الدكتوراة.

ويبدو واضحاً بالنسبة لمستويات التعليم العالي، أن نسبة الاناث تنخفض كلما ارتفع مستوى التعليم، بمعنى أن أعلى نسبة تسجلها الاناث في مرحلة التعليم العالي، هي في مستوى الدراسة في كليات المجتمع المتوسطة التي تمنح دبلوماً متوسطاً بعد دراسة سنتين بعد الثانوية العامة، ثم في مرحلة البكالوريس، ثم الدبلوم فالماجستير، فالدكتوراة. بالاضافة الى ظاهرة أخرى مرافقة هي ارتفاع نسبة الاناث في المستوى التعليمي نفسه عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩ عما كانت عليه نسبة الاناث في هذا المستوى عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦.

وتبين هذه النسب أن تعليم الاناث، في مراحل التعليم المختلفة وفي التعليم العالي بصورة خاصة شهد تطوراً تمثل في تزايد نسب الملتحقات بمراحل التعليم، وقد بدأ هذا التزايد الواضح في منتصف السبعينات، وبلغ ذروته في العام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ اي في نهاية الثمانينات.

ولاريب أن ظاهرة التوسع في تعليم الاناث تعليماً عالياً ارتبط بمرحلة الازدهار الاقتصادي التي شهدها الاردن في منتصف السبعينات، والتي تزامنت مع هجرة الاردنيين للعمل في الخارج، بل من المؤكد أن هذه الهجرة أثرت في حالة الازدهار هذه، إذ انعكست على الاردن اقتصادياً في صورة تحويلات العاملين التي بلغت ذروتها عام ١٩٨٤ حين بلغت ٤٧٥ مليون دينار. هذا يعني أن الاستثمار في التعليم، الذي جعل من القوى البشرية الاردنية ثروة اقتصادية والذي تجلت مظاهرة في تلك الفترة، وإن كان في حقيقة الأمر قد بدأ قبل ذلك، شمل الذكور والاناث معاً، وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي الذي بدأ في مطلع الثمانينات وتحوله الى ركود في

منتصفها إلا أن الاستثمار في التعليم استمر قائماً، وتزايد بالنسبة للاناث رغم ماتبين في منتصف الثمانينات من ظهور بطالة عامة شملت الذكور والاناث، اضافت اليها عودة العاملين الاردنيين من الخارج إلى الاردن، بعداً جديداً، فتزايدت معدلاتها، بشح فرص العمل، ومنافسة الرجل للمرأة في هذا المجال وأولويته عليها من حيث قدرته على المنافسة والتكيف مع جو العمل وبيئته، مما عمل على تزايد بطالة الاناث وارتفاع معدلاتها. إلا أن هذا كله لم يزعزع التعليم بوجه عام، والتعليم العالي بوجه خاص عن مكانته بالنسبة للفرد الاردني وللاسرة الأردنية، وللمجتمع الأردني.

وبهذا يمكن القول أن هذه الحركة النشطة في مجال التعليم، وتعليم الاناث بوجه خاص، والتي بدأت في مرحلة الازدهار وصاحبت الهجرة الى الخارج، لم تتقلص في حالة الركود وعودة العاملين من الخارج.

ولقد اشرنا سابقاً الى علاقة الهجرة الخارجية واثرها على نمو المدن وارتفاع درجة التحضر والازدحام السكاني. وغني عن القول أن هذه الحالة غير المتوازنة في توزيع السكان تفرز مشكلات اجتماعية عديدة لعل ابرزها عدم التكيف مع البيئة المدنية بنمطها حياتها المتخلف تماماً عن الحياة الريفية وعن نمط الحياة في المدن الاخرى. وكذلك، ارتفاع معدلات الجريمة خاصة جرائم الاعتداء على الاشخاص والايذاء والسرقة وغيرها. ولاشك في ان المرأة إن وجدت في مكان ما حتى في بيتها بمفردها تكون هدفاً تطمع فيه العناصر المنحرفة في المجتمع.

تشير بعض البيانات المتوفرة (جدول رقم ١٤ وجدول رقم ١٥) عن الجريمة وانواعها في الاردن خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٤ الى تزايد اعداد الجرائم خاصة تلك المتصلة بنمط الحياة الحضرية والتغيرات الاجتماعية الحديثة والتي نعتقد بأن لها صلة باتجاهات الهجرة

الخارجية الوافدة والمغادرة والعائدة الى الاردن.

جدول رقم (١٤) انواع الجرائم المرتكبة في الاردن خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٤

نوع الجريمة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
القتل العمد	٥٠	٤٠	٤٧	٥٩	٥٤	٤٢	٤٧	٧٠
الشروع بالقتل	٧٥	٦٥	٨٦	٨٤	٥٦	٥٧	٦٠	٤٣
القتل الخطأ	٢٣	١٢	٢٦	١٠	٩	١٧	١٤	١٩
الإيذاء البليغ	٥٠٤	٣٩٩	٣٦٤	٣٣٨	٣١٣	٣١١	٣٨٢	٣٣٧
الإيذاء البسيط	٣٥٧٧	٣٨٧٤	٤٥٩٣	٤٧٥٧	٥٥٨٢	٣٠٨٨	٥٨٩٠	٦٣٨٨
التهديد	٢١٣	٥٣٨	٢١٥	٢٦٨	٢٧٠	١٠١	٢٨٠	٣٤٧
خرق حرمة المنازل	١٠٤	١٣١	١٤٧	١٥٦	١٨٥	١٦٩	١٩٣	١٩٣
ذم وقدح	٣٩	٦٣	٤٦	٤٨	٤٤	٥٣	١٠٦	١٣٦
السرقة الجنائية	٣٤١	٦٤٣	٨١٥	٨٨٧	١٠٤٠	٩٥٥	٩٢٠	١٢٠٨
السرقة الجنوحية	١١٢٣	١٣٢٧	٢٠٨٣	٢٧٦١	٢٧٢٥	٢٣٢٢	٢٨٤٥	٢٦٥١
حيازة وشراء المسروقات	٢٢	١٤	٢٤	١٥	٨٦	١١	٢٦	١٣
الإحتيال	١٣٢	١١٣	١٧٩	٢٠٣	٢٠٠	١٦٢	٢٨٠	٢٧٦
إساءة الإئتمان والإختلاس	٤٨	٢٣	٣٤	٥٠	٤٣	٦٩	٥٤	٦٧
الشروع بالسرقة	٩	٢٠	٢٥	١٩	٦٠	٣٣	٢٠	٧٠
الإضرار بمال الغير	١٠٦	١٦٥	٢٦٢	٣٤٦	٣٥٥	١٠٥	١١١	١٥٦
الرشوة	٤٥	٣٩	٣١	٣٩	٤١	٢٠	٢١	١٤
الإختلاس وإستثمار الوظيفة	٢	٢	—	٦	٧	١٠	٦	٢
مقاومة الموظفين	٩٠	٧٥	١٤١	١٣٦	١٣٤	١٢١	٩٥	١٢٠
انتحال صفة الغير	٣٠	٤٤	٣٤	٤٢	٣٣	٣٩	٤٣	٤٣
ذم الموظفين	١٧	٢	٨	١١	١٢	١٢	٢٠	١٦
تزييف النقد	١	٣	—	—	٤	٥	٣	٣١
التزوير بمستندات رسمية	٢٦	٤١	٦٢	٢١	٦٢	٤٤	٥٥	٤٥
الإغتصاب وهتك العرض	٢٣٢	٢١١	٢٦٨	٢٧٢	٢٦٢	٢٣٣	٢٦٦	٢٦٢
الخطف	٢٩	٣٧	٣٧	٥٢	٥٥	٤٨	٤١	٥١
التعرض للآداب العامة	٦٠	٢٨	٢٠٥	٢٠٠	٢٢١	١٧٤	١٨٣	١١٠
الزنا	٤٣	٤١	٦٠	٥٢	٥٢	٥١	٧٥	٧٤
إضرام الحرائق	٨٣	١٣٣	١٠٣	—	١٩٩	١٣٢	١٦٩	١١٢
حمل الأسلحة	٥٠	٥٩	٩١	٩٨	١٣٩	١٩٦	١٤٩	١٢٠
تعاطي المسكرات	٨٦٨	٧٠٥	١١٧٠	١١١٧	١٢٥٨	١٣١٥	١٥٠٠	١٥٤٤
المقامرة	٣١	٧٩	٤٥	٥٥	٤٨	٥٣	٦٦	٤٤
تعاطي المخدرات	٦	٧	١٧	٢٣	٢٥	٢٣	٤٦	٦١
الإفتراء	٣٠	٢٢	٢١	٢٦	٣٢	٢٦	١٨	٢٢
الإنتحار	٩٢	١٨٥	٢٥٢	٣٠٥	٣٠٩	٣٠٥	٣٠٢	٣٨٧
المجموع	٨١٠٣	٨٨٧١	١١٤٩١	١٢٣١٢	١٢٦٨١	١٣٩١١	١٤١٧٦	١٥٠٣٦

المصدر : التقرير الإحصائي الجنائي للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٤ - مديرية الأمن العام الأردنية .

جدول رقم (١٥) الجرائم المرتكبة في الاردن عام ١٩٨٤ وتوزيعها حسب المحافظات

المحافظة	النسبة المئوية من السكان	عدد الجرائم	النسبة المئوية من مجموع الجرائم
عمان	٥٤ر٩	٩٩٠١	٦١ر١
إربد	٢٨ر٨	٣١٠١	١٩ر١
البلقاء	٦ر٩	٩٣٦	٥ر٨
الكرك	٥ر٩	٨٥٠	٥ر٢
معان والبادية	٣ر٥	١٤٢٧	٨ر٨
المجموع	١٠٠ ٪	١٦٢١٥	١٠٠ ٪

المصدر: التقرير الاحصائي الجنائي لعام ١٩٨٤ - مدير الامن العام الاردنية

الاثار النفسية والاجتماعية للهجرة على المرأة الاردنية

غير أن آثار الهجرة على المرأة الاردنية لاتنحصر فقط في الظواهر القابلة للقياس الكمي. مثل ارتفاع او انخفاض معدلات الخصوبة، ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، ونسب الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ذلك ان اثاراً أخرى لايمكن إغفالها يمكن ردها بسهولة الى ظاهرة الهجرة، سواء في حالة الاسرة التي يرحل عنها معيلها للعمل في الخارج، أو تلك التي ترافق معيلها الى مكان عمله.

في الحالة الاولى وهي الاسر التي يذهب عنها معيلها يمكن ملاحظة ظهور مشكلات بدأت تستفري انتباه المجتمع الاردني منها:-

- الاسرة الاردنية كالاسرة العربية، الاب في معظم الحالات هو من يمثل السلطة فيها، وهو صاحب القرار في العائلة، ذهابه أو غيابه لايلبث أن يؤدي الى اضعاف السلطة المركزية في العائلة، مما يؤدي في بعض الحالات الى اختلال سلوك أفرادها، نتيجة لضعف الرقابة الأسرية ولغياب عوامل الضبط فيها، خاصة حين تعجز الزوجة

الأم عن احتلال مركز الاب في الأسرة ، فتفشل في تمثل طبيعة سلطته ، ومتطلبات هذه السلطة ، مما يودي الى فشلها في اداء دوره ، كما أن طبيعة العلاقة الحميمة التي غالباً ماتربط الأم بالأبناء تحول دون قبولهم للسلطة الجديدة ، أو للدور الجديد للأم مما يؤدي الى تمردهم عليه وعليها في آن واحد ، وتحتفظ الأسرة على هذا الصعيد بتماسكها كلما استطاعت الأم أن تمارس الضبط والرقابة المتفهمة ، وكلما استطاع الابناء أن يتعاملوا مع السلطة الجديدة للأم لأداء الادوار التي اعتادوا على ادائها في حضور الأب ، مما يحفظ للأسرة نمط العلاقات التي كانت سائدة من قبل فتشق طريقها دون اضطراب كبير .

- غياب الرجل للعمل في الخارج يعني من الوجه الآخر تزايد أعباء المرأة ومسؤوليتها ، وبقدر مايمكن أن نجد من نساء قادرات على احتمال الأعباء والمسؤوليات الجديدة ، بقدر مانجد نساء يعجزن عن القيام بالأدوار والمسؤوليات المضافة ، مما يزيد من معاناتهن على الصعيد الفسيولوجي والاجتماعي ، معاناة ذات طبيعة نفسية تتمثل بما تتعرض له من ضغوط وتوترات لاتبلث ان ينعكس على حياة أفراد الاسرة ، وعلى انماط سلوكهم ، وعلى كيفية ادائهم لمسؤولياته فتتاثر علاقاتهم نتيجة لذلك وقد يودي ذلك الى تصدع العلاقات الاسرية التي لاتبلث أن تؤدي الى تصدع الحياة الاسرية بأكملها .

- لاشك أن للهجرة الخارجية التي تمتد لسنوات متصلة دون أن تتمكن الاسرة من مصاحبة معيلها الى مكان عمله اثراً على وحدة الأسرة وتماسكها ، إذ يتحول دور الرجل في هذه الحالة ، الى مجرد دور اقتصادي مادي ، تنحصر اهميته في قدرته على الانفاق على أسرته ، وتلبية احتياجاتها المادية ، وتشهد الأسرة العربية بوجه عام ، والاسرة الاردنية الحديثة ، ظاهرة تقلص دور الاب من النواحي التربوية والنفسية والاخلاقية والاجتماعية مع احتفاظه بدوره الاقتصادي في حالة الأسر التي لاتعمل فيها المرأة ، ومشاركة المرأة

لـه في هذا الدور في الحالات التي تعمل بها، إن تضخم شعور المرأة بـأن دور الرجـل والـزوج فـي حياتهـا وحياة أسرته مجرد دور مادي اقتصـادي لايتضمـن اشـباعاً لاحتياجـات افرادها النفسية والعاطفية والروحيـة لابـد أن يـؤدي الى اهتزاز صورته، وإلى تخلخل مكانته، والـى الشـعور بامكانيـة الاستغناء عن وجوده في حياة الأسرة بمجرد توافر مصدر للدخل. وتشكو الكثيرات من النساء الاردنيات في المجالس والنـدوات المختلفـة، وفي المجالس التربوية في المدارس، من تقلص دور الأب فـي حيـاة ابنائـه، ومـا تتعرض له الأسرة من عدم استقرار نتيجة غياب الدور الأبوي. وقد تنتهي حالة التصدع هذه بالأقدام على الطلاق سواء من جانب المرأة التي تشعر انها تتحمل اكثر من طاقتها عـلى الاحتمال، أو من جانب الرجل الذي يعاني بدوره من اقدامه على التضحية لأجل أسرة لايقدر أفرادها هذه التضحيات.

- إن تصدع الاسرة سواء بغياب الاب، أو بانتهاء العلاقة الزوجية الى الطلاق، أو بإقدام الزوج في ديار الاغتراب على زواج ثاني، ومايـنجم عـن ذلـك مـن تقطـع أواصر علاقته بأفراد عائلته او عجز المرأة عن لملمة اشلاء العائلة يؤدي في كثير من الحالات الى انحرافات الأبناء وظهـور مشكلات اخلاقية مختلفة الطابع، وفي سؤال تم توجيهه لعدد من الفتيـات المنحرفات عن أوضاعهن الأسرية. سجلت معظم الفتيات وضعين متكـررين، الأول: انفصـال الأب والأم بـالطلاق، والثـاني غيـاب الأب الطـويل نتيجـة عملـه فـي بلـد آخـر، كمـا أكـدت بعـض الـبرامج التلفزيونيـة عـن انحـراف الاحـداث، والتـي قـابلت مجموعـات منهم الظـاهرة نفسـها علاقة الابوين أولاً، وغياب أحد الطرفين وخاصة الاب الـذي يعمـل فـي الخارج، ومن الطبيعي ألا يودي عمل الأب في الخارج وابتعـاده عـن اسـرته الى كل هذه النتائج إلا في حالة توافر شروط أخـرى يمتنـع معهـا الاحتفـاظ بتماسك العائلة وأهمها طبيعة الدور الذي تستطيع المرأة أن تؤديه في غياب رب العائلة.

أما بالنسبة للحالة الثانية وهي حالة المرأة التي ترافق الزوج إلى مكان عمله وهو في معظم الحالات في دول مجلس التعاون الخليجي فإن أهم ماينجم من آثار نتيجة للاقامة الطويلة في بلد الاغتراب: -

- شيوع اساليب ومظاهر للسلوك الاقتصادي لم تكن موجودة في الاردن من قبل، والذي يتمثل في شيوع السلوك الاستهلاكي الذي تكون العائلة وخاصة المرأة قد اكتسبته من معايشتها لمجتمع أكثر ثراء وغالباً مايتوجه هذا السلوك الاستهلاكي باتجاه المظاهر المادية التفاخرية، وقد كان ابرز مظاهره خلال حقبة الازدهار الاقتصادي انماط البناء المنزلي الذي لاينسجم بترفه مع طبيعة المجتمع الأردني ومستويات حياة أفراده. ثم في اقتناء الكماليات ومايشيع داخل البيوت من ترف يتمثل في الأدوات والاليات والسيارات وغيرها، مما زاد من حدة التباين الاقتصادي واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وغالباً ما تكون المرأة هي الصدى الأكثر وضوحاً لما يتعرض له المجتمع سواء في حالة الترف أو في حالة التراجع عنه، باعتبارها الطرف الذي يستطيع أن يتحكم بأسلوب الحياة الأسري على هذا الصعيد سلباً وايجاباً، ولكونها اشد الاطراف معاناة في حالة التراجع في دخل العائلة. واضطرارها للعيش دون المستويات التي كانت قد الفتها واعتادت عليها في بلد الاغتراب، ومرحلة الرخاء، ويشهد المجتمع الأردني حالياً نماذج عديدة لمثل هذا التحول في نمط الحياة الأسرية. والاجتماعية نتيجة المرحلة الاقتصادية التي يعيشها البلد، وعودة آلاف المغتربين الى ديارهم، إذ تقع المرأة إما فريسة عدم القدرة على تحسس الفارق بين الوضعين والتكيف مع ما آلت إليه الأمور، أو أنها تعاني من الضغوط النفسية والاجتماعية نتيجة عملية التكيف التي تدرك أهميتها، وتحاول أن تقوم بها دون أن تخلف آثاراً سلبية واضحة على اسرتها.

وتعتبر هذه جميعاً مظاهر جديدة في حياة المجتمع الأردني، يمكن ملاحظتها من خلال وسائل الاتصال المختلفة والتوصل إليها من خلال ارتفاع معدلات الطلاق، وتصاعد معدلات الجريمة والانحراف، غير أن الدراسات والبحوث الاجتماعية لم تتعرض بعد لهذه الظواهر بصورة كافية، وإن حدث أن اجريت بعض الدراسات الاستطلاعية لاهداف خاصة، فإن هذه الدراسات تعجز عن إدراك العلاقة بين هذه الظواهر، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الاردني وتحليل هذه العلاقة بالعمق الكافي، مما يجعل هذا المجال مجالاً خصباً للدراسات الاجتماعية للوقوف بالدقة والموضوعية الكافية على طبيعة التجولات التي يجتازها المجتمع الأردني ومدى عمقها وتاثيرها على بناه المختلفة.

المراجع باللغة العربية

١ - ابو عيانه، فتحي، اتجاهات الهجرة الداخلية في العالم العربي، ورقة بحث مقدمة الى الندوة العربية حول الهجرة الداخلية والتنمية الريفية، تونس ١٣ - ١٥ سبتمبر ١٩٨٨.

٢ - البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية (اعداد مختلفة) عمان - الاردن.

٣ - احمد هلال، تيارات الهجرة والبطالة في الاردن، مجلة العمل - وزارة العمل الاردنية العدد ٤١ السنة الحادية عشرة ١٩٨٨.

٤ - القصيفي، جورج، الهجرة القسرية للفلسطينيين من الضفة العربية وقطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٣ النشرة السكانية للاسكوا العدد ٢٧ كانون اول ١٩٨٥.

٥ - الشرع منذر الهجرة الخارجية الاردني ولهجرة الوافة البديلة، وحدة البوث والدراسات السكانية - سلسلة دراسات حول السكان والتنمية في الوطن العربي - الجامعة العربية تونس ١٩٨٧.

٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، القوى العامله غير المواطنة في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحتمالات العودة. (سلسلة دراسات اسواق العمل، ٢) كانون الاول ١٩٨٧.

٧ - دائرة الاحصاءات العامة، النشرات الاحصائية للسنوات ١٩٧٤

عمان - الأردن

٨ - حموده احمد، القوى العاملة الاردنية، مطبعة التوفيق، عمان ١٩٨٠.

٩ - منتدى الفكر العربي، العائدون من حقول النفط، اعمال الندوة المنظمة حول التعاون العربي في مجال العماله واستخدامها في حقبة التراجع النفطي - كانون الثاني ١٩٨٦ سلسله الحوارات العربية (٧)، عمان.

٩ - حموده، احمد؛ وثيقة الاردن الرسمية للمؤتمر العالمي الثالث بمراجعة وتقييم منجزات عقد المرأة للامم المتحدة - نيروبي - كينيا ١٩٨٥؛ مطبوعات وزارة التنمية الاجتماعية . عمان

١٠- مؤتمر التنمية الاردني، منطقة عمان وثقلها في الاقتصادي الاردني - عمان ١٩٧٦.

١١- مديرية الامن العام الاردنية؛ التقريري الاحصائي الجنائي للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٤ عمان - الأردن.

١٢- وزارة العمل، التقرير السنوي للسنوات ١٩٨٥، ١٩٨٧، عمان - الاردن .

١٣- وزارة التعليم العالي؛ التعليم في عهد الحسين، عمان ١٩٨٤.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. EL- Ahmad,A.: The Foreign labour force in Jordan L Socio - economic effects. Royal Scientific Society ; Amman,1985.

2. ESCWA - Population Division: Socio - Economic characteristics of international migrants in the Golf States; In : The proceedings of ESCWA conference on "International Migration in the Arab World"; Cyprus, May 1981 .

3. Geile, J.; The Status of Women in Comparative perspective; In : Women : Roles and Status In Eight countries; Giele,J. Smock,A. (Eds.)Newyork,John Wiley & Sons.1977

4. Hammouda,Ahmad; Demographic aspects of unemployment in Jordan;population Studies Quarterly Review,Cairo No.53 April - June 1980.

5. Hammouda,Ahmad ; The Effects of International Migration on urbanization in selected Arab Countries;In the proceedings of ESCWA population conference on :International Migration In the Arab world.Nicosia - Cyprus,May 1981 No1,II,PP. 905- 945 .

6. Sjaastad,L.A; The costs and returns of human migration; Journal of political Economy,Chicago; Vol.70 .1962 PP. 580- 593 .

7. Tapinos,G.The economic of Inter-regional migration, In: The proceedings of ESCWA population conference on International Migration in the Arab World;Cyprus 1981 Vol.I .

UNESCWA LIBRARY
20011717